1948/07/01
790 F. 90 i/7-148 (2)

برقية سرية رقم ٣٩٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يورد تشايلدز في برقيته بعض التعليقات التي أبداها يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي بخصوص زيارة الملك عبدالله (بن الحسين) ملك الأردن إلى المملكة العربية السعودية. وتتلخص هذه التعليقات في أن الهدف الرئيسي من الزيارة كان إزالة سوء التفاهم الذي كان قائماً في الماضي والتقريب بين البلدين. وقال ياسين إن الزيارة حققت أكثر مما كان متوقعاً منها في هذا المجال، انطلاقاً من اتفاق الملكين في موقفهما من الصهيونية، موضحاً أنه على الرغم من أن الملكين لم يتوصلا إلي اتفاقيات محددة إلا أنهما اتفقا على الالتزام في علاقاتهما بميثاق الجامعة العربية، مما يعني الاعتراف المتبادل بالحدود العامة للدولتين، على أن يعالج موضوع العقبة ومعان وتفاصيل أخرى في اتفاق مفصل لاحق. وتضيف المذكرة نقلا عن يوسف ياسين أن الملكين اتفقا على عدم قبول دولة إسرائيل أو تقسيم فلسطين، وأعلنا أنه إذا لم يتم الوصول إلى حل سلمى للقضية الفلسطينية قبل انتهاء الهدنة فسوف يستأنف القتال، وستتخذ الحكومة السعودية موقفاً أكثر فعالية.

وتقول المذكرة إن يوسف ياسين ذكر أن الملك عبدالله وعد ببذل جهده في سبيل التقريب بين العراق والمملكة، كذلك من المحتمل أن يقوم الأمير عبدالإله (بن علي بن الحسين) الوصي على عرش العراق بزيارة المملكة بعد انتهاء شهر رمضان، كما جرى الحديث عن احتمال زيارة الملك عبدالعزيز آل سعود إلى الأردن أو قيام الأمير سعود ولي العهد بهذه الزيارة. كما ينقل تشايلدز عن ياسين قوله إن من المتوقع أن يتم تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين الدولتين قريباً.

R. ***12***

1948/07/01
890 F. 61/7-648 (2)

بيان بالوضع المالي لمشروع الخرج الزراعي لشهر يونيو (حزيران) ١٩٤٨م أعده تايلر R. B. Taylor مدير مكتب المشروع ووقع بالموافقة عليه المدير المساعد بالنيابة، مؤرخ في ١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومضمن طي مذكرة تغطية رقم ٦٩ من المسؤول القنصلي الأمريكي في الظهران إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٦ يوليو ١٩٤٨م.

يورد البيان تفاصيل الوضع المالي لمشروع الخرج الزراعي في شهر يونيو ١٩٤٨م، فيبيّن المبالغ المتوفرة للمشروع بالتفصيل، وهي الرصيد الذي كان متوفراً في بداية الشهر، والدفعات النقدية التي تسلمها المشروع، ويبلغ مجموع هذه المبالغ المتوفرة حوالي ١٧٣ ألف

ريال. ويذكر البيان أيضاً النفقات ومنها الرواتب والأجور وبدلات الطعام والمكافآت، وتكاليف المزروعات الجديدة والخدمات والصيانة، ونفقات متفرقة، ويبلغ مجموع النفقات أكثر من ١٢٦ ألف ريال. ويذكر البيان أن مجموع المبلغ الباقي يبلغ حوالي ٤٧ ألف ريال.

ويوضح البيان الطريقة المتبعة في صرف المواد الغذائية للعاملين وخصم قيمتها من رواتبهم، ويذكر أنه حين تم صرف رواتب شهر مارس لم تكن تتوفر أية أغذية للتوزيع. كما يذكر التقرير أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تقوم بتعويض الحكومة السعودية عن المبالغ التي يسحبها موظفو أرامكو الأمريكيون العاملون في المشروع.

R.7

1948/07/01
890 G. 00/7-148 (2)

برقية سرية رقم ٤١٧ من جورج ودزورث George Wadsworth السفير الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تستعرض البرقية الوضع في العراق في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ يونيو (حزيران)، مشيرة إلى برقية السفارة رقم ٤٠٩ المؤرخة في ٢٦ يونيو. وتذكر البرقية أن الملك عبدالله ملك الأردن وصل إلى بغداد قادماً من الرياض في ذلك اليوم، وتنقل عن مزاحم الباجه جي رئيس الوزراء العراقي أن من المؤكد أن زيارة الملك عبدالله (بن الحسين) إلى الملك عبدالعزيز آل سعود كانت ناجحة لأن الملك عبدالله بدا سعيداً للغاية بهذه الزيارة.

LM.190-2

1948/07/01
890 G. 00/7-148 (1)

برقية سرية رقم ٤٢٠ من آرمين ماير Armin H. Meyer السكرتير في السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يتحدث ماير عن الوضع في بغداد ويقول إن الاهتمام في العراق ينصب على الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن، الذي أخذ ينادي بوحدة الحكام العرب بعد زيارتيه الناجحتين إلى القاهرة والرياض. كما يقول ماير إن الصحف العراقية وصفت نجاح زيارة الملك عبدالله إلى الرياض بأنه صاعقة ضد الصهاينة، وتكذيب لادعاءاتهم بالخلافات داخل صفوف العرب.

LM.190-2

1948/07/02
890 F. 0442/7-248 (1)

رسالة موقعة من جون بريذينر John B. Brethaner من مكتب هوركن وسنت كلير

Hauerken adn St. Clair للمحاماة في سان فرانسيسكو إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تفيد الرسالة أنه عهد إلى مكتب هوركن وسنت كلير للمحاماة بالدفاع في قضية وفاة أحد المواطنين الأمريكيين العاملين في إحدى الشركات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وتذكر أن الوفاة نتجت عن حادث سيارة. ويشير بريذينر إلى أنه على علم بالاتفاقية المؤقتة بين الولايات المتحدة والمملكة الموقعة في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) لعام ١٩٣٣م، ويطلب بريذينر معلومات حول ما إذا كانت هذه الاتفاقية قد ألغيت أو عدلت، موضحاً أن المادة الثانية من الاتفاقية الموقعة تنص على خضوع مواطني الولايات المتحدة في المملكة إلى قوانين تلك الدولة فيما يتصل بالحقوق المدنية والمسؤولية تجاه الغير. ويطلب بريذينر من الخارجية تأكيد صحة هذا التفسير للمادة المذكورة.

R. 2

1948/07/02
890 F. 1281/7-248 (1)

رسالة من كارل ساور Carl A. Sauer رئيس قسم المكتبات والمعاهد بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت هاردي Dr. Robert S. Hardy من رابطة كليات الشرق الأدنى، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يرفق ساور نسخة (غير موجودة) من رسالة من هاري سنايدر Colonel Harry Snyder مسؤول برنامج التدريب في مطار الظهران إلى وزارة الخارجية مؤرخة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م حول تسوية التزامات رابطة كليات الشرق الأدنى تجاه مستوصف جدة، وذلك بناء على طلب سنايدر.

R. 3

1948/07/02
890 F. 6363/6-2848 (1)

برقية سرية رقم ٢٥٤ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير مارشال إلى أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company طلبت إلغاء مشاركتها المباشرة في مشروع إعداد خرائط (المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية) لأنها ترى أن تنفيذ هذا المشروع يجب أن يتم على أساس أنه من نشاطات الحكومة الأمريكية، وذلك بالإشارة إلى برقية المفوضية رقم ٣٧٨ المؤرخة في ٢٨ يونيو. ويضيف مارشال أن أرامكو وافقت على تقديم الخدمات والتسهيلات إلى المصور التجاري الذي يتم اختياره، وبالتالي فإن مشاركتها المباشرة لم تعد ضرورية. ويضيف مارشال أن وزارة الخارجية ترى أن الترتيبات الجديدة أفضل من السابقة. ويقول مارشال

إن إجابة المفوضية عن إمكانية استخدام مصور يهودي تبدو كافية لتغطية المسألة.

R. 8

1948/07/02
790 F. 90i/7-248 (1)

برقية سرية رقم ٢٩٦٠ من دوجلاس Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تنقل البرقية ما ذكره هنري ماك Henry B. Mack السفير البريطاني في بغداد في تقريره الذي أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١ يوليو الذي يفيد أن الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن تحدث إليه بحماسة عن الملك عبدالعزيز آل سعود واصفاً إياه بأنه قائد عربي عظيم مخلص لشعبه، وأنه والملك عبدالعزيز متفقان تمام الاتفاق، وستكون آراؤهما في المستقبل بصوت واحد. ويضيف دوجلاس أن ماك لم يتمكن من معرفة طبيعة تلك الآراء التي أشار إليها الملك عبدالله.

R. 12

1948/07/03
890 F. 51/7-348 (2)

برقية سرية رقم ٢٥٦ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يتناول مارشال ما تبقى من الاعتماد البالغ ١٥ مليون دولار الذي سبق لبنك التصدير والاستيراد Eximbank أن وافق على رصده للمملكة العربية السعودية، ويقول إن المهلة الممنوحة لاستخدام الاعتماد ستنقضي يوم ٣٠ يونيو (حزيران)، موضحاً أن البنك وافق على تمديد المهلة أسبوعين بناء على طلب وزارة الخارجية الأمريكية، ليتاح للحكومة السعودية اتخاذ قرار بشأن طلب تمديدها لمدة أطول. ويضيف مارشال أنه علم من المفوضية السعودية في واشنطن أن حكومة المملكة لا ترغب في استخدام ما تبقى من الاعتماد بسبب الموقف الأمريكي من إسرائيل، ولكن عدم تمديد المهلة الممنوحة سيعد عملاً غير ودي من جانب الحكومة الأمريكية.

ويقول مارشال إن البنك قد يوافق على التمديد إذا ضغطت وزارة الخارجية الأمريكية في طلب ذلك، موضحاً أن الفرصة جيدة بالنسبة للحكومة السعودية إذا تقدمت بطلب التمديد قبل ١٤ يوليو. ويبين مارشال استعداد البنك في حال انقضاء المهلة المحددة للنظر في طلب تمويل المشروعات المختلفة، لكنه في الوقت نفسه يبين أنه إذا انتهت المدة المذكورة فسيؤدي ذلك إلى زيادة التوتر في العلاقات بين البلدين. ويخلص إلى القول إن وزارة الخارجية تنوي عدم اتخاذ أي إجراء حيال هذا الاعتماد ما لم تتلق من الحكومة السعودية

ما يشير إلى رغبتها في تمديد الاعتماد إلى ما بعد ١٤ يوليو

R. 5

1948/07/03
890 G. 00/7-348 (2)

برقية سرية رقم ٤٢٤ من آرمين ماير Armin H. Meyer الملحق في السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يقدم ماير في برقيته تقريراً عن الوضع في العراق بالنسبة لقضية فلسطين، ويذكر في سياق التقرير أن صباح نوري ابن نوري السعيد الذي عاد مع الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن من زيارة للمملكة العربية السعودية، وصف اجتماع الرياض بأنه كان ناجحاً للغاية، وأنه والملك عبدالله أُعجبا جداً بمنشآت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران.

LM.190-2

1948/07/05
890 F. 64/7-548 (1)

برقية رقم ٣٩٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل تشايلدز نص برقية أرسلها توم بورمان Tom L. Borman مدير مشروعات شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel في جدة من أمستردام إلى الشركة في جدة يطلب فيها إعلام تشايلدز أن السلطات الهولندية تحتجز زورق سحب وآخر لنقل البضائع خشية استخدامهما لأغراض حربية، وذلك كي يقوم بإبلاغ السفير الأمريكي في لاهاي أن بكتل تقوم بشراء معدات ومواد لازمة لأعمال الإنشاءات في ميناء جدة.

ويوضح تشايلدز أن بورمان توجه إلى دول الأراضي المنخفضة لشراء معدات وأدوات لمشروع رصف الميناء في جدة، وأن الحكومة السعودية أعطت أولوية كبرى لإنجاز المشروع لتسهيل حركة الحجاج، مؤكداً أن المشروع ليس له علاقة بالأعمال الحربية. ويوضح تشايلدز أن المفوضية على علم بما ينوي بورمان شراءه في هولندا، وتعتبر أن تسهيل مهمته يخدم المصلحة الأمريكية.

R. 9

1948/07/06
711. 90F27/5-2648 (1)

برقية رقم ٤٨ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير مارشال إلى رسالة المفوضية رقم ١٥٠ المؤرخة في ٢٦ مايو (أيار) ويقول إن الصيغة الموحدة للاتفاقيات (الثنائية الخاصة بالنقل الجوي) التي وضعتها الجامعة العربية

غير مقبولة بالنسبة للحكومة الأمريكية لا سيما بعض فقرات المادة ٤ من الملحق. ويضيف مارشال أن الولايات المتحدة عارضت باستمرار الشروط الواردة في تلك الفقرات، التي كانت السبب الأول وراء المحاولات التي بذلها ملحق شؤون الطيران المدني الأمريكي في الشرق الأوسط والبعثات الدبلوماسية الأمريكية المختلفة من أجل إقناع مصر والدول العربية الأخرى بضرورة تعديل النص الذي وضعته الجامعة العربية، مبيناً أن المادة الرابعة هي محور الخلاف لأنها تمنع شركات الطيران الأمريكية من التمتع بالحرية الخامسة في منطقة دول الجامعة العربية.

ويقترح مارشال أن يشترك رالف كارن Ralph B. Curren خلال زيارته المقبلة للمملكة العربية السعودية مع المفوضية الأمريكية في جدة بمراجعة مسودة الاتفاقية التي تقترحها الجامعة العربية والمسودات السابقة التي اقترحتها وزارة الخارجية، وأن تُجرى مناقشات مكثفة مع حكومة المملكة في أثناء تلك الزيارة إن أمكنه ذلك.

R. 12

1948/07/06
890 F. 64/7-648 (1)

برقية رقم ٣٩٤ من ريفز تشايلدز .J Rives childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية رقم ٣٩٣ المؤرخة في ٥ يوليو، ويفيد أن توم بورمان Tom Borman مدير مشروعات شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel .Inc في المملكة العربية السعودية أرسل له برقية يخبره فيها أنه قد يواجه بعض الصعوبات في شراء بعض المواد من بلجيكا لمشروعات البناء التي تنفذها شركة بكتل في جدة، ويقترح تشايلدز على وزارة الخارجية أن تطلب من السفارة الأمريكية في بروكسل تقديم المساعدة الملائمة لبورمان.

R. 9

1948/07/06
890 F. 515/7-648 (1)

برقية سرية رقم ٣٩٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل تشايلدز عن آلن تروت .Allan C Trott السفير البريطاني في جدة أن حكومة المملكة العربية السعودية أخبرته في ٣ يوليو بأن الملك عبدالعزيز آل سعود توصل إلى نتيجة تفيد أن إدخال عملة ورقية مدعمة بالذهب مائة بالمائة هو خطوة ضرورية لابد من اتخاذها. ويضيف تشايلدز أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي ونائب وزير المالية السعودي، نقلا هذه المعلومة شفهياً إلى تروت، وأخبراه أن حكومة المملكة ترغب

في الحصول على مساعدة بنك إنجلترا Bank of England في هذه المسألة. ويفيد تشايلدز أن تروت اقترح على ياسين الذي كان سيغادر متجهاً إلى القاهرة التشاور في هذا الأمر مع ممثل وزارة المالية البريطانية الملحق بالسفارة البريطانية هناك.

R. 6

1948/07/06
890 F. 51/7-648 (1)

برقية سرية رقم ٣٩٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد تشايلدز أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي استدعاه بعد عودته من الرياض، ليبلغه قرار الملك عبدالعزيز آل سعود عدم رغبة المملكة في استخدام الجزء المتبقي من الاعتماد الذي سبق لبنك التصديروالاستيراد Eximbank أن وافق على رصده للمملكة والذي تبلغ قيمته ١٥ مليون دولار. وينقل تشايلدز عن الحمدان قوله إن هذا القرار اتخذ في ضوء الموقف الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة مؤخراً، لكن لم يذكر قضية فلسطين صراحة. ويعلق تشايلدز قائلاً إن هذا القرار وما ورد في برقية المفوضية رقم ٣٩٥ المؤرخة في اليوم نفسه يوضحان أن حكومة المملكة العربية السعودية تضفي على علاقاتها مع الولايات المتحدة صبغة رسمية متزايدة، وأنها الآن تطلب المشورة والمساعدة من الحكومة البريطانية بعد أن كانت تطلبهما من الولايات المتحدة. ويرى تشايلدز أن وزارة الخارجية الأمريكية يجب ألا تستغرب هذا، وذلك في ضوء البرقيات الكثيرة التي أرسلتها المفوضية بهذا الشأن.

R. 5

1948/07/06
790 F. 90i/7-648 (1)

برقية سرية رقم ٣٩٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد تشايلدز أنه علم من آلن تروت Allan Trott السفير البريطاني في جدة أن الملك عبدالله (بن الحسين) ملك الأردن استطاع أن يطمئن الملك عبدالعزيز آل سعود أن أميري آل رشيد اللذين لجآ إلى العراق لن يتآمرا ضده. ويذكر تشايلدز موافقة الملك عبدالله على استقبال رشيد عالي الكيلاني في ٩ يوليو، ويشير تشايلدز في هذا الصدد إلى رسالة السفارة الأمريكية في بغداد رقم ٩٣ المؤرخة في ٢ يوليو.

R. 12

1948/07/07
890 F. 6363/7-748 (2)

برقية سرية رقم ١٣١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في

جدة إلى وزير الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد تشايلدز أن هيو ويتمان Sir Hugh Weightman الذي يمثل مجموعة أمريكية-إنجليزية مهتمة بالحصول على امتياز نفطي في مياه الخليج زاره يوم ٣ يوليو مستفسراً عن أية تطورات جديدة بهذا الخصوص، وبالتحديد عما إذا كانت الحكومتان الأمريكية والبريطانية أكملتا تشكيل آرائهما حول الموضوع. وذكر ويتمان أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي اقترح عليه أن يضغط على الحكومة البريطانية للإسراع في الإعلان عن آرائها. ويضيف تشايلدز أن ويتمان أبلغه أن كارلتون وود Carlton Wood من شركة نفط سوبيريور The Superior Oil Company غادر القاهرة إلى الولايات المتحدة.

ويذكر تشايلدز أن آلن تروت .Allan C Trott السفير البريطاني في جدة أكد له أنه تسلم مذكرة من وزير الخارجية السعودي، وهو ما سبق ليوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إبلاغه لتشايلدز وهو ما ورد ذكره في برقية المفوضية رقم ٣٦١ المؤرخة في ٢١ يونيو (حزيران). ويضيف تشايلدز أن تروت ذكر لحكومته أن الحكومة السعودية قد لا تنتظر حتى تطلع على آراء الولايات المتحدة وبريطانيا قبل أن تمنح امتياز النفط. ويشير تشايلدز إلى أن آخر انطباعاته هي أن احتمال تأجيل الحكومة السعودية اتخاذ قرار هو الأرجح.

ويذكر تشايلدز الجهود التي بذلها وودسون سبيرلُك Woodson Spurleck المستشار القانوني لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وجاري أوين Garry Owen مسؤول العلاقات العامة في الشركة، اللذين رافقا فردريك ديفيز Frederick A. Davies نائب رئيس الشركة في رحلة إلى الولايات المتحدة، ويقول إنهما زاراه وأبلغاه بفحوى محادثاتهما هناك حول الموضوع، وخاصة محادثتهم مع لوي هندرسون .Loy W Handerson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا. وذكر وودسون وأوين أن مانلي هدسون Manley Hudson خبير القانون الدولي الذي استشارته أرامكو أكد حق الشركة في الحصول على امتياز النفط في الخليج ضمن المياه الإقليمية للمملكة وفي الجزر الخاضعة لسيادتها، لكنه تحفظ حول حقها في مياه الخليج الأخرى التابعة للمملكة. ويذكر تشايلدز أن أوين أخبره أن من الأفضل أن يستمع إلى موقف الشركة من ديفيز وفلويد أوليجر Floyd W. Ohliger نائب رئيس الشركة اللذين سيصلان قريباً إلى جدة لبحث الأمر مع الحمدان. ويبين تشايلدز أن ثمة دلائل تشير إلى تأجيل منح الامتياز حتى تطلع حكومة المملكة على وجهات نظر حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا.

R. 8

1948/07/07
890 F. 796A/6-2448 (1)

برقية سرية رقم ٢٦١ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

بالإشارة إلى برقية المفوضية رقم ٣٦٨ المؤرخة في ٢٤ يونيو (حزيران) يعبر مارشال عن تأييده لفكرة قيام خليل تميم الذي عين مستشاراً لشؤون الطيران في المملكة العربية السعودية برحلة يزور فيها عدداً من المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية ويحضر خلالها بعض المؤتمرات ويتباحث مع إدارة الطيران المدني ومجلس الطيران المدني ووزارة الخارجية الأمريكية. ويضيف مارشال قائلاً إنه إذا كانت المفوضية تشاطره الرأي فيجب تقديم هذا الاقتراح إلى حكومة المملكة، وأن الحكومة السعودية ستتحمل كامل نفقات تلك الرحلة.

R. 10

1948/07/07
890 F. 50/7-149 (1)

رسالة من وتمور W. D. Whittemore نائب رئيس بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK في واشنطن إلى أسعد الفقيه الوزير المفوض السعودي في واشنطن، مؤرخة في ٧ يوليو (تموز) ١٩٤٨م وموجه نسخة منها طي رسالة من آرثر شو Arthur W. Shaw مدير شركة بكتل الدولية Bechtel International Corp. إلى ريتشارد سانجر Ricahrd H. Sanger مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأندى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١ يوليو ١٩٤٩م.

يشير وتمور إلى الاعتماد رقم ٣٨٦ (الذي حصلت عليه حكومة المملكة العربية السعودية من البنك)، ويفيد أنه تسلم رسالة الفقيه المؤرخة في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م، والمتضمنة كشف المصروفات رقم ٩ الذي يبيّن نفقات بلغ مجموعها حوالي ٩٥ ألف دولار. ويعرب وتمور عن سروره بإعلام الفقيه أن البنك تسلّم من حكومة المملكة إثباتات مُرضية على إنفاقها كامل المبلغ الذي حصلت عليه من البنك بموجب الاعتماد المشار إليه، وقدره ١٠ ملايين دولار.

R. 4

1948/07/08
790 F. 90i/7-848 (2)

برقية رقم ١٣٨٩ من دوجلاس Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يسوق دوجلاس النص الإنجليزي للبيان الرسمي الذي صدر في ختام الاجتماع بين الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود والملك عبدالله بن الحسين بن علي ملك الأردن في الرياض في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م. وينص البيان على أن السبب الرئيسي للاجتماع هو الرغبة في تقوية الروابط الأخوية وبناء أواصر الصداقة بين

الأسرتين والـشعبين. ويـذكر البيـان أنه تم الاتفاق على كل ما يتعلق بالشـؤون الخاصة والعامة، والاتفاق التام في الآراء والأهداف، وخاصة فيما يتعلق بدعم الجامعة العربية وكل قراراتها، وخصوصاً ما يتعلق منها بـالقضية الفلسطينية. ويؤكد العاهلان بذل كل الجهود لتأمين استقلال عرب فلسطين وسيادتهم. وفي الختام يؤكد البيان أهمية دور الجامعة العربية في الدفاع عن الـغايات الجوهرية الأساسيـة للعرب وهي الشرف والسلام والحرية.

R. 12

1948/07/08
890 F. 64/7-548 (1)

برقية رقم ٣٠٩ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمـريكية في لاهاي، مؤرخة في ٨ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يقول مارشال في برقيته إن وزارة الخارجية الأمريكية تـرغب في الحصول على وصف للزورقين اللذين جاء ذكرهما في برقية جدة رقم ٣٩٣ المؤرخة في ٥ يوليو لكي تتـمكن الوزارة من معرفة ما إذا كان هذان الزورقان ينـدرجان تحت تعـريف حكومـة الولايات المتحدة للأسلحة والذخـائر ومعدات الحرب أم لا، وذلك قـبل أن تطلـب من السـفارة الأمريكية في لاهاي بالتوسط لدى السلطات الهولندية لمصحلة شركة بكتل Bechtel.

R. 9

1948/07/09
890 F. 24 FLC/7-948 (1)

برقية سرية رقم ٢٧٠ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل مارشال رسالة من فرد رامزي Fred Ramsey المفـوض الإقليمـي التابـع للجنـة التصفية الخارجية إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، يبين فيهـا الموافقة على التوصـية الواردة في رسالة المفـوضية رقم ١٦٥ المؤرخة في ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م، بشأن ديون حكومة المملكة العربية السعودية. مع تخويل تشايلدز بالتصرف بما يتناسب مع تلك التوصية.

R. 4

1948/07/09
890 F. 7962/5-2548 (1)

برقية سرية رقم ٢٧١ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يورد مـارشال نص رسالـة تلقاهـا من وولـدريـدج Rear Admiral Wooldridge مساعد رئيس العمليات البـحرية فيما يتعلق بمحطة الاتصالات الـبحرية المقترح إنشاؤها في الظهران والتي جاء ذكرها في برقية جدة رقم ٣١٣ المؤرخة في ٢٥ مايو (أيار). ويفيد وولدريدج أن الوزير المفوض الأمريكي لدى

المملكة العربيـة السعودية يوضح في البرقية المشـار إليـها أعلاه شـروط إقامة مـنشـآت الاتصالات المقترحة في الظهران، مضيفاً أن الملك عبدالعزيـز آل سعود وافق مؤقتاً على إنشاء وحدة اتصال لاسلكية ووحدات سكنية من نوع كونسـت Quonset بشرط أن تكون تابعة إلى مـطار الظهران وتخضع لـلشروط نفسها الـتي تخضع لها الأبنيـة الأخرى في المطار.

ويذكر وولدريدج أن وزارة البحرية قبلت هذه الشـروط، وأنها سترسل ما يلزم مـن موظفين وأجهزة إلـى الظهران في أغسطس (آب) أو سبتمبـر (أيلول) لتشغيل المحـطة. ويطلب وولدريدج إبلاغ هذه المعلومات إلى الحكومة السعودية.

R. 10

1948/07/09
890 F. 5151/7-948 (1)

برقيـة رقم ١٣٥ من ريفـز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يورد تشـايلدز أسعار صرف الـعملات الأجنبية فـي جدة حسب سعر الإقفال يـوم ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م حسبما أوردته جمـعية الـتجـارة الهولـندية Netherlands Trading Society في جدة، فيذكر أن سعـر الدولار الأمـريكي بـالريال الـسعـودي هو ٤,٨٠، والجنيه الذهب الإنجليزي ٦٥ والجنيه الاسـترلـينـي ١٤,٢٥، والجنـيه المـصري ١٣,٥٠، والمائة روبية هندية ١٠٦، وسعر تحويل الجـنيه المصري هو ٤٧٠ جـنيه لكل ١٠٠ جنيه ذهب وتحويل الجنيه الاسـترليني هو ٤٥٥ جنيه لكل ١٠٠ جنيه ذهب. وتبين أن هذه الأسعـار تمثل متوسط أسـعار البيع والشراء. كما تذكر أن السعر الرسمي للريال السعودي هو ٣٠ سنتاً أمريكياً.

R. 6

1948/07/09
890 F. 515/7-948 (1)

برقية سرية رقم ٤٠٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايـلدز إلى برقية المفوضية رقم ٣٩٥ المؤرخة في ٦ يوليو، ويقول إن عبدالله السليمان الحمدان وزير الماليـة السعودي أكد عزم حكومة المملـكة العربية السعودية على إدخال العـملة الورقية وعـلى تأسيس بنـك وطني، وستـكون العملة مغـطاة بالذهب. ويقول تشايلـدز إن على الحكومة السعودية اتخاذ القرار بشـأن ربط عملتها الجديدة إما بالدولار الأمريـكي أو بالجنيه الاسترلـيني، ويضيف أن وزير المالية السعودي يفضل بصفته الشخصية ربطها بالدولار الأمريكي. ويفيد تشايلدز أن وزير المالية السعودي يـرغب في

حضور جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمريكية في الشرق الأوسط من القاهرة إلى جدة لتقديم وجهة نظره حول هذا الموضوع.

ويقول تشايلدز إنه وعد بنقل رغبته إلى بولك، وبأن يطلب من الحكومة الأمريكية في واشنطن إبداء رأيها في الموضوع. ويذكر تشايلدز أن الحمدان ذكر في سياق الحديث أن هناك مصالح مشتركة كثيرة بين الشعبين السعودي والأمريكي، وحين ترجم المترجم ذلك مستخدماً كلمة «الحكومتين» صححه الحمدان قائلاً «ليس الحكومتين بل الشعبين».

R. 6

1948/07/10
890 F. 515/7-1048 (1)

برقية سرية رقم ٣٠٩٧ من دوجلاس Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير دوجلاس إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١١٧ إلى السفارة الأمريكية في لندن المؤرخة في ٦ يوليو، وينقل عن بايمان Pyman نائب رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية قوله يوم ٨ يوليو إن وزارة الخارجية البريطانية تنتظر تقرير ممثل وزارة الخزانة البريطاني حول رغبة حكومة المملكة العربية السعودية في إصدار عملة ورقية.

R. 6

1948/07/10
790 F. 90i/7-1048 (1)

برقية سرية رقم ٣١٠٠ من دوجلاس Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد دوجلاس أن بايمان Pyman نائب رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية ذكر أن الوزارة تشعر أن انتقال رشيد عالي الكيلاني إلى الأردن أمر حسن، وهو ما ورد في برقية جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٣٩٧ المؤرخة في ٦ يوليو. ويضيف دوجلاس أن انتقال رشيد عالي سوف يؤدي إلى تحسن العلاقات السعودية-الهاشمية، بالإضافة إلى تحسين العلاقات الإنجليزية-السعودية؛ إذ إنه سيعفي الحكومة البريطانية من ضرورة إثارة مسألة الكيلاني على الملك عبدالعزيز في المستقبل.

R. 12

1948/07/10
890 F. 61A/7-1048 (1)

رسالة من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger المختص في شؤون المملكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى هاري أدل Harry Edell من شركة جونستون انترناشنال Johnston International المتفرعة عن شركة مضخات جونستون Johnston Pump Company في نيويورك، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد سانجر أنه في أثناء رحلته الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية اصطحب معه نسخة من فيلم شركة جونستون انترناشنال Johnston International الذي كان جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي أطلع مجموعة من الموظفين في وزارة الخارجية عليه. ويضيف سانجر أنه تمكن بمساعدة ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة من عرض هذا الفيلم في الرياض على مجموعة من المسؤولين السعوديين ومن بينهم الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد وأربعة أمراء آخرين، بالإضافة إلى نائب وزير الخارجية السعودي ومسؤولين اقتصاديين في الحكومة السعودية. ويذكر سانجر أن ولي العهد أُعجب بما شاهد وطلب إرسال عينة من المضخة إلى المملكة، كما طلب عرض الفيلم في المملكة على نطاق واسع.

ويتابع سانجر قائلاً إنه ذهب إلى الظهران حيث تحدث إلى كينيث إدواردز Kenneth Edwards مسؤول برنامج التنمية الزراعية في المملكة الذي قال إنه سيحصل على نسخة من الفيلم لإرسالها إلى السفارة الأمريكية في القاهرة التي ستعرضه في مصر والشرق الأدنى. ويقترح سانجر على أدل أن يكتب إلى تشايلدز في جدة ويستشيره حول الخطوة التالية التي يجب اتخاذها.

R. 7

1948/07/10
890 F. 6363/7-1048 (1)

برقية سرية رقم ٤٠٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى البرقية رقم ٢٩٣٠ من السفارة الأمريكية في لندن إلى وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٢ يوليو، ويقول إن الملك عبدالعزيز آل سعود استدعى فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى الرياض في ٦ يوليو ليبحث معه امتياز شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company، وعندما علم الملك عبدالعزيز أن أوليجر لا يعلم شيئاً عن هذا الموضوع وجه رسالة إلى شيخ الكويت يطلب منه نسخة من عقد الامتياز المذكور. ويضيف تشايلدز أن الملك عبدالعزيز أدرك في أثناء محادثته مع أوليجر أن على أرامكو أن تتوصل إلى ترتيبات مع أمينويل.

ويفيد تشايلدز أن مسؤولي أرامكو وصفوا امتياز أمينويل بأنه أكثر الامتيازات التي سمعوا عنها سخاء، حتى إن فردريك ديفيز Frederick A. Davies نائب رئيس شركة أرامكو تساءل كيف يمكن لشركة أمينويل أن تحقق أي ربح بشروط كهذه. ويتحدث تشايلدز عن احتمال أن تعقد حكومة المملكة

العربية السعودية مقارنة بين امتياز أمينويل والشروط التي يمكن لأرامكو بموجبها أن تستثمر امتيازها في المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة. ويعيد تشايلدز إلى الأذهان أنه عندما حصلت أرامكو على امتياز في المناطق الإضافية عام ١٩٣٩م، بما فيها المنطقة المحايدة، دفعت أرامكو إلى حكومة المملكة منحة قدرها ١٤٠ ألف جنيه ذهباً، ومازالت تدفع مبلغ ٧٠ ألف جنيه ذهباً إيجاراً سنوياً للمناطق الإضافية أي ما يعادل ٤ ملايين دولار.

R. 8

1948/07/10
890 F. 796A/7-1048 (1)

برقية سرية رقم ٩٦١ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل باترسون نص رسالة من رالف كارن Ralph R. Curren ملحق شؤون الطيران الأمريكي في القاهرة إلى قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية، يشير فيها إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٩٣٥ المؤرخة في ٧ يوليو، ويصف فيها خليل تميم الذي كان يعمل ضابطاً في سلاح الجو الأمريكي لفترة طويلة بأنه كثير الكلام ويبالغ في الثقة بنفسه، وفي الحديث عن قدراته ونفوذه الشخصي. لكن كارن يؤكد أن تميم صديق للأمريكيين ويمكن أن يلعب دوراً فعالاً لدى السعوديين كمستشار للطيران، وسيكون متعاوناً فيما يتصل بالمصالح الأمريكية.

R. 10

1948/07/10
890 F. 7962/7-1048 (2)

رسالة رقم ١٧٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومرفق بها تقرير رقم ١٤٣/ ٢٠/ ٤٨ أعده جون هيويت John E. Hewitt عضو البعثة البريطانية لمكافحة الجراد، غير مؤرخ.

يرفق تشايلدز برسالته نسخة من تقرير حصلت عليه المفوضية من السفارة البريطانية في جدة، وهو تقرير عن مهبط للطائرات في منطقة جبال عسير في المملكة العربية السعودية. ويذكر تشايلدز أن حجم المهبط يحد أو يمنع من استخدامه حالياً. ويذكر تشايلدز موقع المهبط، والمسافات الجوية التي تفصله عن بعض المدن والمناطق، مثل جزيرة كمران والطائف وجدة وأسمرة وعدن.

ويقول تشايلدز إنه لا قيمة للمهبط من الناحية التجارية، ومن غير المحتمل استخدامه عسكرياً. لكنه يقترح أن يوضع على الخرائط لاستعماله في حالات الطوارئ نظراً لتزايد حركة النقل الجوي في المنطقة.

R. 10

1948/07/10
890 F. 7962/7-1048 (1)

تقرير سري رقم ١٤٣/ ٢٠/ ٤٨ عن المطار التركي في جبال عسير من هيويت J. E. Hewitt عضو البعثة البريطانية لمكافحة الجراد في الشرق الأوسط، غير مؤرخ ومضمن طي رسالة سرية رقم ١٧٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يوليو ١٩٤٨م.

يبين التقرير أن هيويت زار المطار في يونيو (حزيران) ١٩٤٨م، ويذكر في التقرير موقع المطار، وهو على بعد ٧ أميال شمال ملاحة بالقرب من حافة عقبة شعار، وعلى ارتفاع ٧٤٠٠ قدم، ويوجد مدرج واحد، ويقول التقرير إنه لا توجد في المهبط أية مرافق لكن الثكنات ومستودعات النفط والذخيرة فيه لاتزال في حال جيدة، وهو محاط بحصون للدفاع عنه.

ويذكر التقرير وجود طريق قديم من المهبط إلى أبها وهو لايزال في حال جيدة. وحول مستقبل المهبط يقول التقرير إنه لا يمكن أن تهبط فيه سوى الطائرات الخفيفة، لكن أهميته في إمكان استعماله في حالات الطوارئ في جبال عسير.

R. 10

1948/07/10
890 G. 6363/7-1048 (1)

رسالة عاجلة سرية رقم ٩٨ من ديفيد ماكيلوب David H. McKillop القنصل الأمريكي في البصرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تتحدث البرقية عن نشاطات شركة نفط البصرة Basra Petroleum Company، وتذكر في سياق ذلك أنها ستستمر في عملياتها في الزبير، ومن أهداف ذلك القيام بتجارب عميقة على أمل الوصول إلى التشكيل الجيولوجي الذي اكتشفته شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

LM.190-8

1948/07/12
890 F. 515/7-1248 (3)

رسالة سرية رقم ١٧٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م، مرفق بها تقرير حول النظام المالي في المملكة العربية السعودية أعده جلامبوس T. A. Galambos السكرتير الثالث في المفوضية الأمريكية في جدة، غير مؤرخ، وترجمة للمرسوم الملكي رقم ٦٩٩٩ الذي أصدره الملك عبدالعزيز آل سعود في ١٣ شعبان ١٣٦٧هـ الموافق ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م.

يقول تشايلدز إن ثمة مصلحتين للولايات المتحدة في صدور المرسوم الملكي رقم ٦٩٩٩ الذي ينقل المعيار النقدي في المملكة من الريال الفضي إلى الجنيه الذهب، كما ورد في برقية المفوضية رقم ٣٧١ المؤرخة في ٢٤ يونيو

١٩٤٨م. وتتمثل المصلحة الأولى في أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي قال إنه سيرحب بالتشاور مع جَد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمريكية في القاهرة حول الخطط التي تجري دراستها لإصدار عملة ورقية ولتحديد سعر تكافؤ رسمي بين الوحدة النقدية السعودية وإما الجنيه الاسترليني أو الدولار، ويشير تشايلدز في هذا الصدد إلى برقية المفوضية رقم ٤٠٢ المؤرخة في ٩ يوليو ١٩٤٨م.

ويذكر تشايلدز أن بولك زار جدة مرتين حيث طُلِب منه إبداء آرائه واقتراحاته، ويشير إلى رسالة المفوضية رقم ١٦٠ المؤرخة في ٥ يونيو ١٩٤٨م المتعلقة بهذا الموضوع. ويتوقع تشايلدز أن تتبع تغييرات أخرى المرسوم الملكي الجديد، كما يتوقع أن تؤدي بعض النواحي غير العملية فيه إلى مزيد من التغييرات. ويؤكد أن التطور الجديد هو أكثر أهمية مما يبدو.

ويوضح تشايلدز أن التقرير المرفق يخص التطورات الحالية وعلاقتها مع الممارسات المالية الأخيرة، ويهدف إلى إيراد خلفية عن الوضع المالي في المملكة يستفاد منه إذا طُلب من الولايات المتحدة إبداء مشورتها، ويتيح المجال لفهم بعض الجوانب الخاصة في الممارسات المالية السعودية، وهو يحاول الربط بين العوامل المختلفة. ويؤكد تشايلدز أن إعداد التقرير لم يكن عملاً سهلاً، كما يذكر أن الخلفية التي يوردها التقرير لم ترد حسب علمه في أي تقرير سابق. ويقول تشايلدز إن أقسام التقرير تتناول الظروف التي أدت إلى صدور المرسوم، والهدف المفترض منه، وبنوده، وما ينطوي عليه، وتأثيراته، وطلب تعليمات بشأن موقف الحكومة الأمريكية، وتوصيات، ومناقشة مشاكل المستقبل.

وتكمن المصلحة الأخرى للحكومة الأمريكية حسب قول تشايلدز في تحديد موقفها الرسمي من الجوانب التي تهم سياسة الولايات المتحدة. فالسعر الرسمي للجنيه الذهب المحدد في المرسوم يختلف عن قيمته الأمريكية، لذلك تطلب المفوضية تعليمات حول الطريقة المسموح بها لتأدية المبالغ المستحقة محليا. ويذكر تشايلدز أن بعض فقرات التقرير تجيب على برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٦٩ المؤرخة في ٩ يوليو ١٩٤٨م.

R. 6

1948/07/12
890 F. 515/7-1248 (41)

تقرير سري عن «النظام المالي العربي السعودي» أعده جلامبوس T. A. Galambos السكرتير الثالث في المفوضية الأمريكية في جدة، غير مؤرخ، ومضمن طي رسالة سرية رقم ١٧٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يدور التقرير حول النظام المالي في المملكة العربية السعودية، ويتألف من ستة أقسام،

يعطي الأول منها، وهو المقدمة، خلفية عامة عن استخدام الحكومة السعودية لبرنامج الدعم الأمريكي-البريطاني المشترك وعائدات النفط، والممارسات النقدية التي نجمت عن ذلك. وتذكر المقدمة أن وحدة النقد الرسمية في المملكة هي الريال الفضي الذي كان يساوي حين اعتماده عام ١٩٣٦م الروبية الهندية في الوزن والنقاوة، ويشير التقرير هنا إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٨ المؤرخة في ٣٠ يوليو ١٩٤٦م والتي نضمنت تقريراً بعنوان «ملاحظات عن الأوضاع النقدية في المملكة العربية السعودية.» وتضيف مقدمة التقرير أن الأساس الذي قام عليه النظام النقدي السعودي قبل الحرب كان عبارة عن حوالي خمسة ملايين من الريالات الفضية المسكوكة حديثاً، وأن معيار قياس جميع العملات كان الجنيه الذهب الإنجليزي، فقد حدد سعر الريال بجزء من العشرين من الجنيه الذهب، لكن العمل بهذا السعر لم يستمر لعدم ثبات نسبة الأسعار بين الذهب والفضة.

وتتحدث مقدمة التقرير عن تأثير الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد السعودي، إذ أدّت إلى انخفاض عائدات الحج والجمارك، التي كانت تمثل دخل المملكة بأكملها من العملات، وتبين أنه نتيجة لذلك ولأن أهمية النفط كانت قد اتضحت آنذاك، فقد أخذت الحكومة السعودية تطلب من شركة النفط سلفاً على عائدات المستقبل بمعدل ستة ملايين دولار سنوياً. وتذكر المقدمة أنه بالإضافة إلى السلف اعتمدت الحكومة السعودية على برنامج المساعدة البريطاني-الأمريكي المشترك، ووجدت نفسها تدخل ضمن النظام الذي كان يديره مركز إمدادات الشرق الأوسط من القاهرة.

وتقول المقدمة إن موظفي الحكومة السعودية من غير الأمراء يكونون عادة من طبقة التجار، وقد يجمعون بين الوظيفة الحكومية والعمل التجاري. وتضيف أن ليس من المستغرب أن يهتم المسؤول الحكومي بمصالحه الخاصة، وأن النظرة لهذا الأمر في المملكة تختلف عن نظرة الغرب لها. وتقول المقدمة إن البضائع التي كانت تُرسل إلى المملكة ضمن برنامج الدعم كانت تباع للشعب، وتشكل بذلك مصدر دخل للحكومة في زمن الحرب.

وتشير المقدمة إلى ما كان يشاع عن العلاقة بين برنامج الدعم الذي كانت تتلقاه المملكة في زمن الحرب ورغبة الولايات المتحدة في حماية مصالحها النفطية. كما تشير إلى فئة ممن حققوا مكاسب شخصية في تلك الفترة، وتذكر أن ستانلي روبرت جوردان Stanley Rupert Jordan الوزير المفوض البريطاني في جدة التمس من الملك عبدالعزيز آل سعود عزل بعض المسؤولين الحكوميين من مناصبهم، لكن الملك رفض أي تدخل أجنبي في شؤون المملكة. وقد أزيح جوردان من منصبه بعد ذلك بسبب معاداته للأمريكيين

واتباعه سياسة خاصة به وتجاهله تعليمات رؤسائه، كما أزيح نجيب صالحة من منصبه في تلك الظروف نفسها.

ويذكر التقرير في أحد الهوامش ظهور طبقة جديدة من الأثرياء في المملكة ومن أبرزهم الخريجي، واستمرار شركة الحاج عبدالله علي رضا التي تمثل طبقة التجار القديمة في نشاطها، وانتقالها إلى تجارة جديدة هي استيراد الكماليات الأمريكية.

وتشير مقدمة التقرير إلى أن النظام النقدي في المملكة مرتبط في الخارج بالجنيه المصري، وذلك من خلال الجنيه الاسترليني، وأن جمعية التجارة الهولندية The Netherlands Trading Company كانت الشركة المصرفية الرئيسية التي تعاملت معها الحكومة السعودية في زمن الحرب، كما أصبح الكعكي بمثابة صراف الحكومة الرئيسي. وتذكر المقدمة أن الحكومة السعودية تلقت دعماً من بريطانياً في زمن الحرب تمثل في كمية من الجنيهات الذهب ومن الريالات المسكوكة حديثاً لتغطية العجز في ميزانيتها.

وتقول مقدمة التقرير إن عدم الحاجة إلى استخدام الريالات الجديدة لشراء العملات الأجنبية أدى إلى اضطراب في أسعار الصرف، فبلغت قيمة الجنيه المصري تسعة ريالات، وقيمة الريال السعودي ٥٠ سنتاً أمريكياً، مما سبب مشكلات لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وشركات أخرى في المملكة بالنسبة لمصروفاتها المحلية.

وتقول المقدمة إنه تم التوصل إلى اتفاق على أن تقدّم الحكومة الأمريكية خمسة قروض متتالية من الفضة إلى الحكومة السعودية لسك ريالات بلغ مجموعها ٦٢ مليون ريال؛ كما تذكر أيضاً أن شحنة من الريالات فُقدت نتيجة أعمال العدو الحربية وتم حساب قيمتها ضمن برنامج الإعارة والتأجير. كما تم الاتفاق على أن تباع الريالات المسكوكة بموجب ثلاثة من القروض الخمسة إلى أرامكو وشركة التعدين العربية السعودية The Saudi Arabian Mining Syndicate والمفوضية الأمريكية في جدة بسعر ٣٠ سنتاً للريال. وتوضح المقدمة أن دخول كميات كبيرة من الريالات في السوق أدى إلى انخفاض قيمتها مقابل الجنيه الذهب، كما جرى تهريب كميات منها إلى بومباي.

وتذكر المقدمة أن برنامج الدعم توقف عام ١٩٤٦م، وتزامن ذلك مع ازدياد كبير في العائدات النفطية، وبما أن امتياز النفط نص على دفع العائدات بالعملة الذهبية، فقد نشب خلاف طويل بين الحكومة السعودية وأرامكو حول تفسير المادة التي تنص على ذلك. ويذكر هامش من هوامش المقدمة في هذا السياق أن الحكومة السعودية اشترت في أواخر عام ١٩٤٧م جنيهات ذهب بقيمة أربعة ملايين دولار حسب السعر الرسمي الدولي وباعتها داخلياً بضعف السعر

الذي دفعته تقريباً. وتضيف المقدمة أن أرامكو أخذت تدفع سلفاً بالدولار للحكومة السعودية على حساب العائدات المستحقة بالذهب.

وتذكر المقدمة أن عبدالله السليمان الحمدان بحث عدداً من الشؤون المالية مع المسؤولين الأمريكيين خلال زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٤٦م، وأن تلك المباحثات تركت بعض الانطباعات الدائمة لديه. ومن جهة أخرى توضح المقدمة أن الحكومة السعودية سعت إلى التحكم بكميات الدولار المتوفرة، فأصدرت أوامر تلزم فيها أرامكو وشركة التعدين العربية السعودية بشراء الريالات منها وتمنع شراءها من أي مصدر آخر، وحددت سعر الريال بـ ٣٠ سنتاً، وهو سعر التزمت به المفوضية الأمريكية أيضاً، في حين كانت الشركات والمفوضيات الأخرى تشتري الريالات بسعر السوق. وتستعرض المقدمة آثار هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية السعودية، وتشير في هذا الصدد إلى تقرير المفوضية رقم ٤٨ المؤرخ في ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧م. وتقول المقدمة إن الحكومة واجهت نفقات كبيرة وفي الوقت نفسه أنفقت دولارات كثيرة بهدف تثبيت سعر الريال، فقد كانت تشتري الفضة بسعر جعل تكلفة الريال أعلى من قيمته في السوق المحلية. ومن جهة ثالثة بلغ سعر السوق ٢٠-٢٥ سنتاً للريال، لكن ذلك كان في اتجاه واحد، وهو شراء الدولار بالريال، لا العكس.

وتذكر المقدمة أنه في أبريل (نيسان) ١٩٤٨م تمت تسوية للخلاف بين الحكومة السعودية وأرامكو حول دفع عائدات النفط بالذهب، ويشير التقرير هنا إلى رسالة المفوضية رقم ٥١٨ المؤرخة في ٦ أبريل ١٩٤٨م، ويقول إن أرامكو دفعت بموجب هذه التسوية ١٨٠ ألف جنيه ذهب لتصفية حسابها مع الحكومة. لكن هذا أدى كما تقول المقدمة إلى توفر مفاجئ للجنيهات الذهب واكبه انقطاع الدخل المقبوض بالدولار، مما أحدث اضطراباً في سوق صرف العملات. وتشير المقدمة إلى الدور الذي لعبه بنك الهند الصينية Banque de l'Indochine في بيع الجنيهات الذهب لحساب الحكومة السعودية.

وتذكر المقدمة الطريقة التي اتُّبعت في الحصول على الدولارات، وتتلخص في تحويل الجنيهات الذهب إلى جنيهات مصرية ثم إلى جنيهات استرلينية يمكن تحويلها بعد ذلك إلى دولارات، وتشير هنا إلى رسالة المفوضية رقم ١٦٠ المؤرخة في ٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م. وتقول إن تصدير حكومة المملكة للذهب كان ضرورياً للوفاء بالتزاماتها من العملة الأجنبية، وهي التزامات تراكمت خلال الفترة الأخيرة في أثناء مناقشات الخلاف حول الدفع بالذهب التي تم في أثنائها تعليق الدفع بالدولار. وتقول المقدمة إن الاضطرار

لتصديـر الذهب، وهو أمر يقوم بـه التجار بالإضافة إلى الحكومة، هو الذي يدفع عبدالله السليـمان الحمدان وزير الماليـة إلى التفكير بإصدار عملة ورقية مغطاة بالذهب. وتدرس الحكومة في وقت إعداد التقرير كيفية معالجة المشكلات المتعلقة بذلك. وتضيف المقدمة أن الوضع الجديد كسر احتكار الدولار من قبل المسؤولين الحكوميين، لكن من جهـة أخرى هناك أرباح تجنى من السماح بتصدير الجنيهات الذهب.

وتؤكد المقدمة أنه رغم مشكلات الوضع المالي في المملكة فإن لكل عملة من العملات المستخدمة حداً أدنى من القيمة الشرائية وتأثير الممارسات المحلية على تلـك القيمة محدود بالضرورة، وليست الاضطرابات التي حدثت مؤخراً سوى نتيجة لظـروف خارجية. ومن جهة أخرى فـإن عدم وجود أسعار محـددة للعملات أمر له مزايـاه، فهو يحرر المملكة من المشكلات التي تنشأ عن استعمال العملات الضعيـفة، لأن التحويل مـن أية عملة إلى أخرى أمر مضمون.

أما القـسم الثاني مـن التقرير فـيتناول الظروف التي أدت إلى إصدار المرسوم الخاص بالنقد في المملكة والغرض المنشود من ورائه. ويذكر التقريـر هنا أن من مصلحة الحكومة الحفاظ على قيمة الريال منخفضة بسبب الربح الذي تجنيه من بيع الريالات لأرامكو بواسطة مؤسسة صدقة وصالح كعكي، ولذلك فإن أحد الاعتبارات الأكثر أهمية في اختيار أي نظام نـقدي في المملكـة سيبنى عـلى مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها من بيع الريالات للشـركة. إذ تحقق هذه العـملية للـحكومة ولمؤسسة الكعكي حـسب قول التقرير ربحاً شهرياً قدره ٤٠٠ ألف دولار.

ويذكر التقرير أن الحكومة السعودية بعد حصولها على كمية الجنيهات الذهب نتيجـة لحل النزاع حول الدفع بـالذهب مع أرامكو تنظر في سعر صرف الجنيهات الذهب الذي يمكن العمل به داخلياً. كما أنها تعيد النظر في مسألة سك ريالات جديدة نظراً إلـى أن تكاليف سـكها أعلى من تكاليـف الحصول عليها محليـاً. وبما أن معظم دخل الحكومة سيكون بالذهب ومعظم المصروفات الداخلية تُدفع بالـريال، فإن وزير الماليـة يبحث عن الوسيلة التي تحقق للـحكومة أكبر فائدة من دخلها وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها بأقل تكلفة ممكنة. ويذكر الـتقرير أن ذلك سيتحقق إذا تمكنت الحكومة من جعل سعر الريال مستقراً، لكن ذلك أمر مشكوك فيه بسبب قلة واردات الحكومة من الريالات.

ويروي التقرير أن وزير المالية استاء من بنك الهند الصينية حين اشترى الريالات بسعر أعلـى مما يريده وعـرض أن تبيع الحـكومة الريالات للبنـك بسعر أدنى. كما يروي أن موظفي الـدولة شعروا بغضب شـديد حين أعطوا رواتبهم بالجنيهات الذهب على أساس

٦٥ ريالاً للجنيه، في حين كان سعر السوق ٦١ ريالاً. ويضيف أن كينيث إدواردز Kenneth J. Edwards مدير مشروع الخرج الزراعي اضطر إلى دفع فروقات رواتب العاملين لديه التي نجمت عن ذلك من ميزانية المشروع تفادياً لتركهم العمل بصورة جماعية.

ويشير التقرير إلى القرار الذي تم التوصل إليه مؤخراً في اجتماع بالطائف ضَمَّ عبدالله السليمان الحمدان ومحمد سرور الصبان نائب وزير المالية السعودي وصدقة وصالح كعكي، وكان الغرض منه تنظيم الوضع بحيث يتم قبول السعر الرسمي للصرف. وقد وافق الملك على القرار الذي توصل المجتمعون إليه وأصدر بناء عليه المرسوم الملكي الذي حدد سعر الريال بالنسبة للجنيه الذهب الإنجليزي. ويذكر التقرير أن الصبان ومسؤولين آخرين حولوا ما لديهم من ريالات إلى جنيهات ذهب قبل صدور المرسوم.

ويناقش القسم الثالث من التقرير بنود المرسوم الملكي المشار إليه، فيذكر أن المرسوم يقيّم عملة المملكة على أساس الجنيه الذهب الإنجليزي بسعر صرف ثابت هو ٦٥ ريالاً لكل جنيه ذهب يحمل صورة الملك جورج أو الملك إدوارد، و٦٣,٥ ريال لكل جنيه ذهب يحمل صورة الملكة فيكتوريا، ويسمح بدفع كافة الالتزامات السابقة الخاصة والحكومية بالجنيه الذهب وفق السعر المذكور. ويضيف التقرير أنه يُفهم من رسالة التغطية التي أرفقت بالمرسوم وأرسلت إلى بعض المؤسسات في جدة أن الجنيه الذهب سيكون بمثابة العملة الرسمية للبلاد، وستزود أرامكو وشركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc. (Ltd.) وغيرها بالجنيهات الذهب لمصروفاتها المحلية، لكن أرامكو أُعلمت أنه لا يمكن استخدام إلا الجنيهات الذهب المشتراة من الحكومة مقابل الدولار لمواجهة نفقاتها المحلية. ويستعرض التقرير باقي بنود المرسوم.

ويبحث القسم الرابع من التقرير في تأثيرات المرسوم الملكي وما يترتب عليه، مبيناً أن المرسوم يضع بصورة غير مباشرة سعراً رسمياً للريال الفضة السعودي، وأن الازدواجية المعدنية التي ينطوي عليها المرسوم، من خلال ربطه بين عملتين إحداهما ذهبية والأخرى فضية، قد تكون بغرض التمهيد لإصدار عملة ورقية سعودية مدعومة بالجنيه الذهب. ويذكر التقرير أن كمية الذهب في العملة التي تبنتها الحكومة السعودية ستكون أساساً لتحديد سعر رسمي لهذه العملة ولأجزائها الفضية، وللعملات الأخرى التي حُدد سعرها قانونياً بالذهب.

ويذكر التقرير في المقابل أن المفوضية الأمريكية في جدة ترى أن الخطة الجديدة غير صالحة لأنها تستخدم الجنيه الذهب كمعيار رغم تقلبات سعره، ولأنها تحدد قيمة الريال بخمسة أسداس قيمة الفضة الموجودة فيه.

ويقول التقرير إن جَد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمـريكية للشـرق الأوسط في القاهـرة زار وزير المالية السـعودي في مايو (أيار) ١٩٤٨م، ونصح بعدم استخدام الجنيه الذهب أسـاساً للنظـام النقدي السـعودي، فاستناد العملة المحلية إلى قيمة الجنيه الذهب الحالية في الشرق الأدنى قد يترتب عليه عدد من المشكلات في المستقبل، منها احتمال أن تنخفض في المستقبل قيمة المعيار الذي يرتكز عليه نظامها النقدي.

ومن تلك المشكلات، حسبـما جاء في التقرير، أن قيمة الريال ستحدد على المستوى العالمي بـ ١٢ سنتاً وثلثي السنـت، في حين تعادل قيمة الفضة فيه ٢٥,٦٥ سنتاً. ويذكر التقرير أن البنك الفرنسي The French Bank عرض سعراً للريال الذي تم تسليمه في جدة بقيمة ٥٢ ريالاً للجنيه الذهب. ويورد التقرير تفاصيل عن أسعار الفضة في لندن ونيويورك ويشير إلى مراسلات أجرتها جمعية التجارة الـهـولـنـديـة The Netherlands Trading Company حول قيمة الفـضة، مستنتجاً أن تلك الأسعار تؤدي إلـى قيمة للريال تعادل تقريباً القيمـة التي عرضها البنك الفرنسي. كما يذكـر أن أرامكو حصلت مؤخراً عـلى عرض بقيمة ٢٧,٧ سنتاً للريال، وينقل عن الحمدان أنه علم أن دار برمنجهام لسك العملة The Birmingham Mint مستعدة لقبول طلب لسك الريالات.

ويستنتج التقرير من التفاصيل التي يوردها أن قيمة الفضة في الريال حالياً ستشجع على مزيد مـن التهريب، وسـيؤدي الوضع إلى احتمال فقد ما تبقى في المملكة من ريالات، وإلى انخفاض قيمة الريال إلى أقل مـن ٢٢ سنـتاً. ويذكر أن كـمية الريـالات المتداولة والمكنوزة داخل المـملكة تقدر بـ ٨٠ مليون ريال، ورغم أن تهريب هذه الكمية سيتطلب فترة طويلة، إلا أن تحديـد السعر الحالي قد يؤدي إلى كنز الريالات.

ويذكر التقرير أن معلومات المفوضية تشير إلى أن عمليات التهريب محدودة في الوقت الراهن، وأن معظمها يتم في المنطقة الشرقية، وأن من العوامل التي ساعدت علـى خفض عمليات التهريب الانخفاض الكبير في سعر دولار ماريا تيريزا Maria Theresa والانخفاض النسبي في سعـر الجنيه الاسترليني. ويقول التـقرير إن الريـال حافظ علـى قيمـته لمدة سنوات، كـما حافظ عـلى علاقته بـالجنيه الذهب حين تمت تسوية الخلاف بين الحكومة السعودية وأرامكو، وبذلك انخفضت قيمته إلى حوالي ٢٠ سنتاً. ورغم استرجاع الجنيه الذهب لقـيمته إلا أن الريال بقي مـنخفضاً بقيمة ٢١ سنتاً تقريباً.

ويبين التقرير أن المرسوم الجديد أدى إلى ندرة في كمية الريالات المتوفرة في السوق، حتى إن مكتباً لشركة الكعكي افتـتح مؤخراً في جدة ظلّ مغلق معظم الوقت عملياً، وأن

مقالة نـشرت في عدد صحيـفة «أم القرى» الصادر في مكة المكرمة في ٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م تقول إن من المتوقع وصول كميات من الريالات المسكوكة حديثاً، مما ساعد على وقف عمليات بيع الريال بسعر أعلى من السعر الذي يحدده المرسوم. ويقول التقرير إنه لولا المرسوم لكان من المتوقع أن يرتفع سعر الريال في موسم الحج، لكن المتوقع الآن هو ارتفاع ضئيل في سعر الجنيه الذهب.

ويتحدث التقرير عن موقف أرامكو من التعليمات الجديدة، فـيقول إنها تقاوم فكرة الدفع بالجنيهات الذهب، لأنها ستحتاج في كل الأحوال إلى كـمية كبيرة مـن الريالات وللصعوبة التي قد تجدها في تأمين الجنيهات الذهب بالسعر المفروض. ويذكر التقرير أن أرامكو قد لا تتـمكن في المستقبـل من دفع عائدات الحكومة بالجنيهات الذهب وستضطر إلى الدفع بالدولار بسعر ١٢ دولاراً للجنيه الذهب، حسـبما تم الاتفاق عليه مـؤخراً. وعلى الرغم من أن الكعكي طلب من وزير المالية سك كميات جديدة من الريالات، إلا أن أرامكو قالت إنها تستطيع تأمين الريالات من مصدر آخر غير الكعكي وبالسعر نفسه، وطلبت إذناً بذلك. ويقول التقرير إن إصدار الريال الورقي في ظل هذه الظروف لا يبشر بخير.

وفي القسم الخامس من الـتقرير تطلب المفـوضيـة من وزارة الخارجـية الأمريـكيـة تعليمات حول موقف الولايـات المتحدة من المرسوم الجديد، فهي ترى أن هناك عدة مسائل قد تحتاج إلى إعادة النظر. وتطلب المفوضية أولاً توجيهات بخصوص الوسيلة المناسبة التي يمكن للوكالات الحكومـية الأمريكية اتباعها في دفع الأموال في المملكة. ويقول التقرير إن هذا الموضوع أعيد طرحه في البرقية رقم ٢٦٧ المؤرخة في ٩ يوليو ١٩٤٨م. كما يشير التقرير إلى مرفق رسالة المفوضية رقم ١٨١ المؤرخة فـي ١٨ مايو ١٩٤٤م بشـأن التزام حكومة المملكة بتقديم ريالات مسكوكة حديثاً للمفوضية، وهو التزام له علاقة باتفاقية برنامج الإعارة والتأجير الخاصة بالفضة، ويقول إن الولايات المتحدة تعـتبر نفسها ملتزمة بسعـر للريال يعادل ٣٠ سنتاً. وكذلك يشير التقرير إلى مذكـرة وزارة الخارجية الأمـريكية إلـى المفوضية المؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٤٨م والتي تحـث المفوضيـة فيها علـى استخدام الريالات بدل الدولارات في دفع الإيجارات كلما أمكن ذلك.

ويبين التقرير أن المفوضية تـدفع رواتب وأجور الأمريـكيين وعدد محدوداً مـن غير الأمريكيين العاملين لديها بشيـكات مصرفية بالدولار، وأنها طلبت إذناً من وزارة الخارجية الأمريـكية باسـتخدام الدولار فـي نفقاتـها المحلية، وكان آخر ما تلقتـه في ذلك الشأن البرقية رقم ١٠ من الوزارة، المؤرخة في ٢٣ مارس ١٩٤٦م والتي تفسر تعليمات الوزارة

في ذلك الخصوص. ويوضح التقرير رأي المفوضية في أن الحكومة الأمريكية غير ملزمة معنوياً بشراء الريال بسعر ٣٠ سنتاً كما تعتقد الوزارة. ويقول التقرير إن المفوضية لا يمكنها أن تؤيد قول الوزارة إن الدولارات التي تحصل عليها الحكومة السعودية ستستخدم لاستيراد بضائع ضرورية لرفاه الشعب السعودي، بعكس الدولارات التي يحصل عليها الأفراد والتي لا توجد ضوابط لها، وتشير في هذا الصدد إلى صدور أنظمة تفرض قيوداً على الاستيراد كما جاء في رسالة المفوضية رقم ١٤٢ المؤرخة في ١٧ مايو ١٩٤٨م.

كما يناقش التقرير فكرة أن السعر الذي التزمت به المفوضية هو السعر الرسمي للريال، مبيناً أن الحكومة السعودية لم تضع في السابق أي سعر رسمي للريال، وأن السعر الذي تشتري أرامكو به الريالات كان بموجب أمر صدر إلى الشركة. لكن التقرير يكرر أنه بات من الممكن استخلاص سعر رسمي للريال من المرسوم يعادل ١٢,٦٨ سنتاً. ويقترح التقرير أن تستعلم وزارة الخارجية الأمريكية من الحكومة السعودية عن سعر الريال الرسمي.

كما يقترح التقرير أن تعيد الوزارة النظر في ما إذا كان استعمال الجهات الأمريكية في المملكة للجنيهات الذهب في نفقاتها المحلية يتماشى مع سياسة الحكومة الأمريكية والتزاماتها. ويذكر التقرير أن المفوضية الهولندية تتلقى من حكومتها جنيهات ذهب لنفقاتها المحلية، وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى السفارة البريطانية حتى وقت قريب، كما أن أرامكو تلقت أمراً من الحكومة السعودية باستعمال الذهب في نفقاتها المحلية. وترى المفوضية أن من الممكن لها إبلاغ الحكومة السعودية أنها تعتقد أنها لم تعد ملزمة بشراء الريالات بسعر ٣٠ سنتاً، كما أن من الممكن أن تشحن الحكومة الأمريكية جنيهات ذهب إلى المفوضية لاستخدامها محلياً.

ويتضمن القسم السادس والأخير مقترحات المفوضية، ويتحدث عن المشكلات المتوقعة في المستقبل وكيفية معالجتها. ويؤكد التقرير أن التصور السعودي لأسلوب إصلاح النظام النقدي في المملكة يختلف عما هو عليه في الغرب، ويشير إلى رغبة الحكومة السعودية في وضع حد للممارسات السابقة في هذا المجال. ويضيف التقرير أن الحمدان يفكر، بناءً على ما تلقاه من مقترحات، في بدء نظام نقدي جديد مجهول لديه، وهو لذلك يشعر بحاجة إلى المشورة.

ويبين التقرير أن أي مراجعة للنظام النقدي السعودي ستكون غير مستساغة إذا كانت ستنطوي على دفع ثمن لتحقيق الإصلاح، لكن إذا لم يتم إصلاح النظام بسرعة سيتعاظم الثمن مع مرور الزمن. فالمشكلة الأولى التي تعاني منها المملكة هي الازدواجية المعدنية

المتمثلة في استخدام الريالات المصنوعة من الفضة كأجزاء للجنيه الذهب. وبما أن الريال هو العملة المتداولة حالياً فإن منحه قيمة جديدة له سيوفر لمن يملكونه ربحاً غير متوقع على حساب الاقتصاد العام.

ويقدر التقرير الخسارة التي سيتعرض لها الاقتصاد السعودي من وقف استخدام الريال كعملة بحوالي ٥ ملايين دولار. ويرى التقرير أن بإمكان الحكومة السعودية أن تخفض هذه الخسارة إلى النصف بشراء الريالات بسعر أعلى مما يدفعه المهربون. ويستشهد التقرير بخبر نشرته مؤخراً مجلة «الإيكونومست» The Economist يذكر حاجة الصين إلى الفضة، ويبين أن من الممكن استخدام الفضة السعودية لتلبية تلك الحاجة دون التأثير على سوق الفضة.

ويرى التقرير مشكلة أخرى ناجمة عن استخدام الجنيه الذهب، وهي أنه سيتعرض إلى تقلبات في قيمته لكونه يباع في المملكة بسعر مرتفع يفوق سعره الرسمي الدولي. ويبين التقرير أن سبب ارتفاع سعر الجنيه الذهب يعود إلى فارق القيمة الذي يدفعه مشترو الذهب كمعدن إضافة إلى قيمته الرسمية من جهة، ولكونه يأتي في شكل قطع معدنية محددة ومعروفة وقابلة للصرف من جهة أخرى. لذلك فإن استخدام الجنيه الذهب كمعيار لا يشكل حسب قول التقرير معياراً ذهبياً حقيقياً.

وهذا الوضع، كما يذكر التقرير، سيجعل النظام المالي في المملكة ينزع دائماً إلى استغلال السوق السوداء في الدول الأخرى ويشكل تهديداً لعملاتها واقتصادها. ويضيف التقرير أن الحمدان قد يكون مدركاً لهذا، ولكنه عديم الحيلة، فقد وجد نفسه أسير الانتصار الشخصي الذي حققه حين تمت تسوية الخلاف مع أرامكو، فهو أمام خيارات لكل منها مخاطره. والخيار الأول هو الاستفادة السريعة من السعر المرتفع للجنيه الذهب، لكن هذا الحل قد يؤدي إلى خفض قيمته.

ويضيف التقرير أنه إذا تم استخدام الريال الفضة والجنيه الذهب كليهما معاً فإن قيمة الريال بالنسبة إلى الجنيه الذهب ينبغي أن تحدد بأعلى من قيمة الفضة التي يحتويها. ومثل هذا السعر للريال الفضة، محسوباً بأجزاء من الجنيه الذهب، يجب أن ينخفض بانخفاض سعر الجنيه الذهب أو بارتفاع سعر الفضة. ويرى التقرير أن نظاماً مالياً كهذا، أو أية عملة ورقية تقوم على أساس نظام كهذا، لن يكون له سوى تأثير بسيط في أوضاع السوق الحرة التي كانت سائدة قبل إصدار المرسوم الملكي.

أما إذا اعتُمد الجنيه الذهب أساساً للنظام النقدي السعودي فسيكون من نتائج ذلك، كما يتوقع التقرير، عدم الاستقرار في سعر الصرف، كما سيكون الجنيه الذهب معرضاً

لانخفاض قيمته، بالإضافة إلى مشكلات خاصة بتحويل العملات وناجمة عن اعتبارات تتعلق بتسويق الجنيه الذهب. ويقول التقرير إن من المفترض أن يتم دعم العملة الورقية بقابلية تحويلها إلى العملات الأخرى ومنها.

ويشير التقرير إلى أن ثمة بديلاً مغرياً للخيارين السابقين يتمثل في بيع الجنيهات الذهب بالدولار أو أية عملة صعبة أخرى، وتحويل هذه العملة إلى ذهب يشترى بالسعر الرسمي. ويقول التقرير إن بيع الحكومة الأمريكية الذهب للمملكة قد يبدو في الظاهر متفقاً مع التزاماتها الدولية، لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار المصدر الذي حصلت منه المملكة على الدولارات وممارسات الحكومة السعودية من حيث استخدام الذهب. ويقول التقرير إنه إذا قررت الحكومة الأمريكية في المستقبل تغيير سياستها فيما يخص بيع الذهب للحكومة السعودية لتجنب تكرار هذه العملية باستمرار، فلن يمكن لتلك الحكومة الحصول على ذهب بتلك الكميات حتى في السوق السوداء. ويذكر التقرير احتمالاً آخر، وهو دعم الوحدة النقدية السعودية بالدولار، وشراء الدولارات بالجنيهات الذهب المحسوبة على أساس سعرها المرتفع، ثم تحويل الدولارات إلى ذهب كلما أتيحت الفرصة لذلك. ويقول إن الحكومة السعودية قد تقبل ببعض الالتزامات الدولية في سبيل تحقيق ذلك.

ويناقش التقرير مسألة استخدام الريال كوحدة نقدية أساسية في المملكة، ويقول إن مزايا استخدامه كأساس للنظام النقدي قد تفوق مزايا استخدام الجنيه الذهب، ولكنها لا تفوق مزايا أن يكون الأساس هو الذهب أو الجمع بين الذهب والدولار. ويضيف التقرير أنه يمكن قول الكثير عن المزايا النسبية لربط النظام النقدي السعودي بالجنيه الاسترليني أو الدولار، لكن الدولار هو المعادل الأقرب للذهب، وقد يكون هذا الاعتبار هو الأهم بالنسبة إلى حكومة المملكة.

ويذكر التقرير وجود بعض الاعتبارات الدينية المتصلة بإصدار عملة ورقية في المملكة، فيذكر أن العلماء السلفيين في المملكة يعتبرون إصدارها غير مقبول على أساس أن الإسلام يوجب مقايضة البضائع أو الخدمات بعضها ببعض. ويرى التقرير أن العملة الورقية قد تكون محرمة إذا كان لا يمكن استبدالها بقيمتها الظاهرة أو إذا لم تكن مدعومة ١٠٠ بالمائة. ويذكر في هذا الصدد أن تخفيض كمية الفضة في الريال الفضي ليس محبذاً لاعتبارات أخرى. كما يذكر من جهة أخرى أن وزارة المالية السعودية لا ترى في الاعتبارات الدينية ما يمنع إصدار عملة ورقية، وأن الملك عبدالعزيز آل سعود قد يستصدر فتوى من العلماء في هذا الشأن.

ويقول التقرير إن شرط قبول العامة للعملة الورقية هو إمكانية استبدالها بالعملة التي

وضعت موازية لها أو العكس، وإن كسب ثقة الناس بها عامل مهم. كما قد يعتمد قبولها على تحديد قيمة رسمية للريال، إذا اختير الريال كوحدة نقدية أساسية. ويشير التقرير في هذا الصدد إلى المرسوم الذي فرض قيوداً على الاستيراد، وإلى رسالة المفوضية بشأنه رقم ١٤٢ المؤرخة في ١٧ مايو ١٩٤٨م.

ويصف التقرير الخطوات التي يمكن اتباعها لتحقيق الهدف المنشود. فيقترح إصدار ريال ورقي يدعمه الريال الفضي، ويقول إن قبوله وتداوله سيزدادان إذا لجأت الحكومة إلى برنامج لشراء الريالات بالدولار بحيث تجمع أكبر عدد من الريالات قبل أن يصل الريال إلى قيمة تعادل تكلفة سكه، أي حوالي ٢٨ سنتاً، وهو سعر رسمي يرى التقرير أن من الممكن المحافظة عليه. وبعد استقرار سعر الريال، تلجأ الحكومة إلى إصدار ورقي جديد محدد سعره بالذهب لكنه مدعوم بالدولار، ويكون بسعر الإصدار الأول نفسه. ويوضح العلاقة بين الإصدارين، ويقول إن عدم التدخل الحكومي في تداول الإصدار الأول سيزيد من انتشار الإصدار الثاني على نطاق واسع. ويؤكد التقرير أن مشكلة الفضة لن يتم حلها نهائياً بهذا الشكل، لكن من المشكوك فيه أن يوجد حل قاطع لتلك المشكلة. ويقترح التقرير أن تحوّل الدولارات التي تسند الريال إلى ذهب عند أول فرصة، ومن الممكن وضع قيود على تحويل العملة الورقية إلى الذهب الذي يدعمها والتقليل من نسبة دعمه، على أن يُنظر فيما بعد في وضع قيود على صرف الريال.

ويبين التقرير الاعتبارات التي تعطي هذا الاقتراح جملة من المزايا. ويقترح ألا تُلزم الحكومة الأمريكية نفسها بأي حل تتبناه الحكومة السعودية. ويؤكد التقرير أن الإصلاحات المالية في المملكة ينبغي أن تسبق إصلاح النظام النقدي حتى يمكن له أن يحقق الهدف المنشود، ويقول إن المشكلة الرئيسية تكمن في التغلب على الشكوك التي تساور الناس، وعلى مشكلة عدم إلمامهم بالعوامل الجديدة التي لابد من إدخالها.

R. 6

1948/07/12
890 F. 6363/7-1248 (1)

برقية سرية رقم ٤٠٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد تشايلدز أن فردريك ديفيز Frederick A. Davies وفلويد أوليجر Floyd W. Ohliger وجاري أوين Garry Owen بالإضافة إلى وودسون سبيرلك Woodson Spurlock من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سيعودون إلى الظهران بعد عقد عدة اجتماعات مع وزير المالية السعودي

بشأن نفط مياه الخليج. ويذكر تشايلدز أن ديفيز سيعود إلى الظهران مقتنعاً أن حكومة المملكة العربية السعودية لا تنوي اتخاذ قرار متعجل بهذا الخصوص، وأنها ستنتظر مذكرة حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا التي تشرح وجهة نظريهما حول هذه المسألة. ويقول تشايلدز إنه علم من ديفيز بأنه يعكف على دراسة عرض تقدمه أرامكو إلى حكومة المملكة لتوضيح امتياز أرامكو الأساسي بحيث يشمل حقوق استثمار النفط في مياه الخليج، لقاء قيام أرامكو بدفع مبلغ مقطوع وقبولها بدفع عائدات تتراوح نسبتها بين ٢٥ و٣٠ بالمائة من النفط المنتج.

R. 8

1948/07/13
890 F. 51/7-1348 (2)

مذكرة سرية من ناب Knapp من مكتب السياسة المالية والتنموية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى نورتون Norton مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، مؤرخة في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يقدم ناب توصية إلى نورتون حول مسألة تمديد المهلة الممنوحة إلى حكومة المملكة العربية السعودية لسحب ما تبقى من الاعتماد الذي سبق أن أقره بنك التصدير والاستيراد Eximbank، وهي أن يقول إذا سُئل عن هذا الموضوع إن وزارة الخارجية الأمريكية لم يعد لها اهتمام بتمديد المهلة. وتورد المذكرة خلفية هذه المسألة موضحة أن البنك كان قد أقر يوم ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٦م اعتماداً إلى المملكة بقيمة ٢٥ مليون دولار، سحبت منه ١٠ ملايين، وكان من المفترض أن تسحب المملكة المبلغ الباقي قبل ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م.

وتضيف المذكرة أن وزارة الخارجية سألت مجلس إدارة البنك عن إمكانية تمديد المهلة الممنوحة، وأجاب البنك أنه لا يمدد عادة مثل هذه المهلة دون طلب من الجهة المقترضة، وأنه إذا تلقى طلباً فسينظر فيه بروح إيجابية. وفي الوقت نفسه تم بحث المسألة مع الوزير المفوض السعودي في واشنطن.

وتضيف المذكرة أن الوزارة طلبت مرة أخرى التمديد حتى ١٥ يوليو لإعطاء فرصة لحكومة المملكة لتقديم طلب تمديد إلى البنك. لكن الوزير المفوض السعودي أبلغ وزارة الخارجية الأمريكية بعدم رغبة حكومة بلاده في سحب ما تبقى من الاعتماد تعبيراً عن استيائها من الموقف الأمريكي من إسرائيل. وتضيف المذكرة أن وزارة الخارجية تلقت في ٦ يوليو من المفوضية الأمريكية في جدة برقية تفيد أن الملك عبدالعزيز آل سعود قرر بعد دراسة هذه المسألة عدم سحب ما تبقى من الاعتماد، لذلك ترى الوزارة عدم اتخاذ أي إجراء تجاه تمديد المهلة المذكورة.

R. 5

1948/07/13
890 F. 515/7-1348 (1)

برقية سرية رقم ٩٧٨ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يورد باترسون نص رسالة من جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين يعبر فيها عن استعداده لزيارة جدة لكنه يفضل البقاء في القاهرة في الوقت الراهن إلا إذا اعتبرت الوزارتان والمفوضية الأمريكية في جدة أن رحلته لجدة ضرورية، ويشير في هذا الصدد إلى برقية المفوضية رقم ٣٩٥ المؤرخة في ٦ يوليو وبرقيتها المؤرخة في ٩ يوليو المتعلقتين بالعملة الورقية السعودية.

ويذكر بولك أنه يشعر أن استقرار العملة يعني بصورة أساسية وضع سعر الذهب المحدد موضع التنفيذ، وأنه لا حاجة للاختيار بين ربط العملة بالدولار أو بالجنيه الاسترليني. ويضيف بولك أن الأرباح التي سوف ترد من بيع الذهب بسعر مرتفع سوف توفر أموالاً تفيد في الحفاظ على سعره. ويتابع بولك قائلاً إنه ناقش الأمر مع ممثل وزارة المالية البريطاني في القاهرة الذي لم يحبذ التوجه إلى جدة، وأكد عدم استعداد الحكومة البريطانية لتقديم أي قرض إلى المملكة بالجنيه الاسترليني لدعم استقرار سعر العملة. ويوضح بولك أنه وممثل وزارة المالية البريطاني متفقان على أن من الخطأ القيام بإعطاء آراء متضاربة، ويقول إنه لا يرغب في الظهور بمظهر من يريد أن يسوق دعم الاستقرار بالدولار، ويطلب بولك تعليمات الوزارتين.

R. 6

1948/07/13
890 F. 64/7-648 (1)

برقية سرية رقم ١٠٧١ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في بروكسل، مؤرخة في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل مارشال عن ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة أنه علم من توم بورمان Tom Borman من شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel Inc, Ltd. باحتمال أن يجد صعوبات في شراء معدات من بلجيكا لاستعمالها في أعمال البناء في جدة. ويضيف مارشال أن تشايلدز أوصى بطلب مساعدة السفارة الأمريكية في بروكسل في هذا المجال. ويقول إن وزارة الخارجية تشاطر تشايلدز الرأي بصورة عامة لكنها تطلب من السفارة في بروكسل تزويدها بوصف كل من المعدات المنوي شراؤها قبل إعطاء الإذن بتقديم أية مساعدة محددة.

R. 9

1948/07/14
890 F. 6363/7-1448 (1)

رسالة موقعة من فيليب كيد Phillip C. Kidd من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في سان فرانسيسكو إلى روبرت إيكنز Robert Eakens رئيس قسم النفط بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يقول كيد إنه يرفق نسخة من بيان الشركة السري (غير موجودة مع الوثيقة) فيما يتعلق باكتشاف النفط في عين دار بالمملكة العربية السعودية.

R. 8

1948/07/14
890 F. 6363/7-1448 (2)

رسالة سرية رقم ٧٥ موقعة من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يتحدث ميلوي عن تقليص حجم العمل في مد أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline (Tapline) وأن فرع بكتل-كونيز-برايس Bechtel-Conyes-Price من شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel Inc. (Ltd.)، وهو الشركة المقاولة الرئيسية المتعهدة بمد الجزء الشرقي من الخط قد عزم على تسريح حوالي ٢٠٨ عامل أمريكي من أصل ٤٠٨ ممن يعملون في مد الأنابيب على مدى الأسابيع الثلاثة القادمة. ويضيف ميلوي أن معظم العمال العرب سيسرحون، وأن شركة بكتل ستنقل إلى ملاكها ٥٠ عاملاً من العمال العرب المهرة، وتقوم بتدريبهم على بعض الأعمال المكتبية أو على مهمات الإشراف.

ويتحدث ميلوي عن استقالة العديد من الموظفين الأمريكيين بسبب القلق حول مستقبل التابلاين. وينقل ميلوي قول جون روجرز John Rogers نائب الرئيس التنفيذي في بكتل والمسؤول عن نشاط الشركة في الجزيرة العربية إن سبب تقليص العمل هو عدم تمكن الشركة من الحصول على حصص من الأنابيب في الثلاثة أرباع الأخيرة من عام ١٩٤٨م. ويقول ميلوي نقلاً عن روجرز إن الإخفاق في الحصول على ترخيص لمد الأنابيب عبر الأراضي السورية كان سيسبب تأخيراً كبيراً في المشروع، لأن من الممكن مد الأنابيب إلى الأراضي اللبنانية عبر طريق آخر يمر في فلسطين بزيادة في التكلفة لا تتجاوز ٤ ملايين دولار، وهي زيادة طفيفة بالمقارنة مع تكلفة الخط بأكمله التي تبلغ ١٥٠ مليون دولار.

ويقول ميلوي إن الجهود الحالية تتركز على الحفاظ على البنية الأساسية للهيئة العاملة وعلى أدنى مستوى ممكن من العمل

ينفذ خلاله بين ١٥ و ٢٠ ميلاً من الأنابيب شهرياً على أمل أن تحصل الشركة على حصص من الأنابيب وأن تتحسن الأجواء السياسية. ويتوقع ميلوي الانتهاء من مد الأنابيب بين القطيف وأبوحدرية خلال ٥ شهور، موضحاً أن لدى الشركة حالياً ٢٠٠ ميل من الأنابيب، وما يتبقى منها يكفي لتشغيل العمال لمدة أربعة شهور. ويعبر ميلوي عن اعتقاده أن من الممكن استغلال الخط في نقل النفط إلى رأس تنورة إذا حصل تأخير في مد الأنابيب إلى أجل غير مسمى، حيث يضخ النفط شمالاً من حقل بقيق وجنوباً من أبوحدرية. ويذكر ميلوي إمكانية تعديل خط الأنابيب فينقل عن أحد المسؤولين في شركة كومبانيا بارتليت Compagnia Bartlett وهي من الشركات المتعاقدة من الباطن قوله إنه قد تم مسح مسار بديل للأنابيب يمتد من أبوحدرية ليلتقي بالخط الأساسي عند انعطافه إلى الغرب من رأس المشعاب.

ويتحدث ميلوي عن تقليص عدد الموظفين الأمريكيين في رأس المشعاب وأبوحدرية والظهران، موضحاً أن شركة التابلاين تأمل بالرغم من ذلك في العودة إلى ممارسة كامل نشاطها عما قريب، ومشيراً إلى ما ذكره عن الاحتفاظ بالعمال العرب المهرة وتدريبهم، كما يذكر أن عدداً من موظفي بكتل-كونيز-برايس يجري نقلهم إلى فروع أخرى من فروع بكتل على أمل إعادتهم إلى مشروع التابلاين. ويذكر ميلوي أن هول H. H. Hall نائب رئيس شركة التابلاين يتوقع أن ينقل إقامته من بيروت إلى رأس المشعاب في شهر أغسطس (آب).

R. 8

1948/07/14
890 F. 7962/7-2848 (1)

رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى خيرالدين الزركلي نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة تغطية سرية رقم ١٨٥ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ يوليو ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى رسالة نائب وزير الخارجية السعودي رقم ١٠/ ٤/ ٩٣/ ١٤٢١ المؤرخة في ٢٢ مايو (أيار) ١٩٤٨م والمتضمنة موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على طلب الحكومة الأمريكية على وضع وحدة للاتصال اللاسلكي في مطار الظهران لتأمين الاتصالات ما بين السفن والساحل. ويضيف تشايلدز أنه أبلغ حكومته بمضمون الرسالة وأنه تسلم رداً منها يفيد أنها قبلت الشروط التي اقترحتها حكومة المملكة. ويتوقع تشايلدز وصول الفنيين والمعدات إلى الظهران في أغسطس

(آب) أو أوائل سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨م لتركيب الوحدة اللاسلكية وتشغيلها.

R. 10

1948/07/15
890 F. 796A/5-1248 (1)

برقية سرية رقم ٢٨٢ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير مارشال إلى أن التحقيقات أخفقت في تأكيد المعلومات الأولية بشأن خليل تميم مستشار شؤون الطيران في المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى برقية وزارة الخارجية رقم ١٨٣ المؤرخة في ١٩ مايو (أيار)، ويوصي المفوضية أن تقدم له المساعدة الودية كلما أمكن ذلك.

R. 10

1948/07/15
890 F. 515/7-948 (1)

برقية سرية وعاجلة رقم ٩٩٨ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تنقل البرقية نص رسالة من وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين إلى جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية في السفارة الأمريكية بالقاهرة. وتشير الرسالة إلى برقية المفوضية في جدة رقم ٤٠٢ المؤرخة في ٩ يوليو، وتقول إن بولك مخول بالذهاب إلى جدة حسبما يقتضي الأمر، كما تعبر عن الاعتقاد الجازم بضرورة تروي المملكة العربية السعودية وعدم التسرع في تبني خطة جديدة بالنسبة للعملة. وتشير الرسالة إلى تقرير بولك رقم ١٦٠ المؤرخ في ٥ يونيو (حزيران) والمرسل من جدة، وتبين أنه بسبب عدم توفر المعلومات الكافية في واشنطن فإن وجود بولك في جدة سيكون مفيداً جداً للمفوضية الأمريكية ولحكومة المملكة على أساس متابعة الموضوع لبضعة أشهر، وإبلاغ واشنطن بالتطورات.

وتبين الرسالة إلى بولك أن وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين لا تنصحان أبداً بتثبيت سعر الريال مقابل الجنيه الذهب بما يعادل ٦٥ ريال للجنيه الواحد للأسباب التي أبداها بولك. وتضيف الرسالة أن أية محاولة لتثبيت قيمة داخلية للريال وفقاً للجنيه الذهب ستفشل بسبب تقلبات أسعار الذهب والفضة. وفيما يتعلق بربط العملة بالدولار أو بالاسترليني تفيد البرقية أنه طالما أن دخل المملكة من العملات الأجنبية هو بالذهب أو بالدولار فإن من الأفضل أن تكون إحدى هاتين العملتين غطاء للعملة السعودية لأن كلتيهما قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى، وهذا يعني أن يكون تحديد سعر الصرف الأساسي سيكون بالدولار.

R. 6

1948/07/15
890 F. 74/7-1548 (2)

برقية سرية رقم ١٣٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى تعليمات وزارة الخارجية رقم ٣٠ المؤرخة في ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م بشأن الاتصالات الهاتفية واللاسلكية في المملكة العربية السعودية، ويضيف أن أعمال إنشاء الأبنية والأبراج الخاصة بمحطة شركة ماكي للاتصالات السلكية والبرقية Mackay Radio and Telegraph Co. قد انتهت عملياً، وأن تركيب المعدات وتوصيلها سيستغرق ما بين شهر إلى شهرين. ويذكر تشايلدز أنه لا يوجد سوى ممثل أمريكي واحد لشركة ماكي بسبب الصعوبات التي تواجه بقاء الموظفين الأمريكيين في جدة، الأمر الذي قد يسبب تأخر العمل بضعة أسابيع.

ويذكر تشايلدز أن دائرة الظهران-جدة التابعة لأرامكو ستصبح جاهزة في مدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، ويفيد أن ماير Meyer رئيس قسم الاتصالات في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أمضى في جدة عدة أيام لإنهاء الترتيبات الخاصة بمنشآت الدائرة في جدة مع حكومة المملكة. ويقول تشايلدز إن ماير يعتقد أن الحكومة السعودية ستقيم شبكة اتصالات منفصلة للاستخدامات التجارية وقد تضغط عندئذ على أرامكو لاستخدام تلك الشبكة.

وعن محطة الظهران التي تديرها إدارة البريد والبرق السعودية ينقل تشايلدز عن ماير قوله إن أرامكو نفذت المنشآت ومازالت تقوم بصيانتها، وإن الشركة تخطط قريباً لاستبدال المحطة الحالية ذات القناة الواحدة بمحطة ذات عشر قنوات. ويضيف تشايلدز إنه على الرغم من استحالة اتخاذ الحكومة السعودية قراراً في الوقت الراهن حول استخدامها لدائرة أرامكو، فإن المفوضية ستبذل جهدها لإيضاح أن فتح الدائرة للاستخدام العام أمر مستحب.

R. 9

1948/07/17
711. 90F27/7-1748 (1)

برقية سرية رقم ١٣٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى البرقية رقم ٤٨ من وزارة الخارجية المؤرخة في ٦ يوليو ١٩٤٨م، كما يشير إلى رسالة المفوضية رقم ١٥٠ المؤرخة في ٢٦ مايو (أيار) الخاصة باتفاقية الطيران المدني الأمريكية-السعودية، ويقول إن تلك الرسالة ذكرت أن النص الذي اقترحته الجامعة العربية يبدو مقبولاً للمفوضية، وأن المفوضية تطلب

تعليق وزارة الخارجية وملحق شؤون الطيران المدني الأمـريكي في الـقاهرة على ذلـك النص. ويقول تشايلدز إن المفوضية وجدت أن الصيغة التـي اقترحتها الجامعة العـربية مقبولة، وذلك بناء على رأي أبداه ملحق شؤون الـطيران في الـقاهرة في مـذكرته المؤرخة في ١٨ مايو ١٩٤٨م الموجهة إلى المفوضية الأمريكية في جدة.

ويستـشهد تشايلـدز بمقطع من تلـك المذكرة يـقول ملحـق شؤون الطيـران في القاهرة فيه إنه بعد اطلاعه على اتفاقية النقل الجوي التي تنوي مصر اقتراحها، وجد أنها تتيح حرية خامسة بصورة محددة، وتبدو مقبولـة، وإذا ما أقرتها الجامعـة العربية، فستكون ذات تأثير إيجابي على مفاوضات الحكومـة الأمريكية مـع المملكة. ويـتابع تشايلدز قائلاً إنه يعتقد أمام تردد حكـومة المملكة الحالي في متابعة هذه المفاوضات، حسبما ورد في برقية المـفوضية رقم ٣٥٧ المؤرخة في ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م، أن من العـبث إجراء أية مناقـشات ما لم يستقـر الوضع السياسي العـام في منطقة الشرق الأدنى.

R. 12

1948/07/19
890 F. 51/7-1948 (3)

مذكرة سرية عن مـحادثات شارك فيها مسؤولون من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومن وزارتي الخارجية والمالـية الأمريكيتين، مؤرخة في ١٩ يوليو ١٩٤٨.

تبين المذكرة أن المشاركين من أرامكو كانوا روبرت بروام Robert Brougham نائب رئيس الشركة المكلف بالشؤون المالية، وجيمس تيري دوس James Terry Duce نائـب الرئـيس، وريتشارد هوكـي Richard Hawkey مساعد أمين الصندوق، وفيليب كيد Philip C. Kidd ممثـل الشركـة في واشنـطن. واشتـرك في المحادثات من مكتب الشـؤون المالية الدولية في وزارة المالية الأمريكية كل من جلندينج Glendenning رئيـس قسـم الإمبـراطوريـة البريـطانية والشرق الأوسـط، وجورج إدي George Eddy رئيس قسـم الذهب والفضة في صندوق تثبيت العملة؛ ومن قسم شؤون الشرق الأدنـى في وزارة الخارجيـة كل من جوردن ماتيسون Gordon H. Mattison رئيس الـقسـم، وإدوارد ماكـنـيرنـي Edward B. McEnerney، وأدريان كولكيت Adrian B. Colquitt.

وتقـول المذكرة إن بروام لـفت انتـباه المشاركين إلى إعلان المملكة العربية السعودية عزمها على طرح عملة ورقية وتأسيس نظام مصرفي وطني، وقـال إن حكومة المملكة طلبت مشورة أرامكو وحكومتي الولايات المتحدة وبـريطانيا في هـذا الشأن، إلا أن أرامكو تفضل أن يـتولى هذه المهمة خبير

مستقل، خشية أن تعزو الحكومة السعودية أية مشورة تبديها أرامكو إلى حوافز نابعة من مصلحة الشركة. وأكد بروام حرص أرامكو على أن يوضع للمملكة برنامج كامل مفصل وطويل الأمد، وأوضح أن دخل المملكة من عائدات النفط بلغ حوالي ٣٢ مليون دولار في عام ١٩٤٨م، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٥٠م.

وتقول المذكرة إن بروام فسر الهدف من الخطوة التي أعلنت المملكة عزمها على اتخاذها بأنه قد يكون التأهل لعضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سعياً إلى الحصول على قروض منهما. كما تورد المذكرة رأي دوس الذي قال إن المملكة تتوقع أن يتم التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية وربما تتوقع أن الولايات المتحدة ستقوم بتقديم المساعدات إلى دول الشرق الأدنى ضمن برنامج شبيه بخطة مارشال في أوروبا، ولذلك تسعى المملكة إلى تطوير نظامها المالي للاستفادة من ذلك البرنامج.

وتبين المذكرة أن ماتيسون سأل عما إذا كان طلب المملكة للمشورة البريطانية هو طلب غير مباشر لقرض من بريطانيا، وعن احتمال منح بريطانيا ذلك القرض، لكن بروام أعرب عن شكه في أن تكون بريطانيا في وضع يتيح لها ذلك. كما تنقل المذكرة ملاحظة جلندينينج أن جَد بولك Judd Polk وليونارد ويت Leonard Waite ممثلي وزارتي المالية الأمريكية والبريطانية في القاهرة قد دعيا إلى جدة لتقديم المشورة إلى الحكومة السعودية.

وتنقل المذكرة سؤال ماتيسون عما إذا كانت أرامكو ستستفيد من الخطوات التي تعتزم الحكومة السعودية اتخاذها، وإجابة بروام بالإيجاب. وتقول المذكرة إن بروام أكد ضرورة أن تحصل المملكة على مشورة خبير رفيع المستوى في الشؤون المالية، وإن جلندينينج سأل عما إذا كانت حكومة المملكة قد وظفت درويش المستشار المالي المصري لديها، وإن بروام ذكر في رده أن الخطوات الأخيرة قد تكون اتخذت بناء على مشورة أحمد توفيق المحامي المصري الذي يتزايد نفوذه باستمرار. وتنقل المذكرة عن بروام قوله إن ما تفكر أرامكو به هو شيء مماثل لما حدث في حالة الأستاذ كيمرر Professor Kemmerer الذي رشحته الحكومة الأمريكية للعمل مستشاراً لدى حكومات أخرى. وتبين المذكرة أن كيد علق أن الأمر سينتهي بأن تدفع أرامكو أجور المستشار المالي كما حدث بالنسبة لمشروع الخرج الزراعي الذي كان في البدء مشروع الحكومة الأمريكية ثم أصبح أحد مسؤوليات أرامكو، لكن هامشاً على المذكرة يوضح أن أرامكو في الواقع تخصم تكاليف مشروع الخرج من عائدات الحكومة السعودية النفطية.

وتنقل المذكرة اقتراح كيد أن يقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشورة للملكة، وقوله إن من الممكن أن يكون طلب مشورة البنك الدولي من خلال دولة عربية أخرى عضو فيه. كما تورد قول دوس إن ثمة احتمالاً ضعيفاً في الحصول على المساعدة من اللجنة الاقتصادية الإقليمية التابعة للجامعة العربية، لكنه ذكر أن عبدالرحمن عزام الأمين العام للجامعة أخبره أن تلك اللجنة لم تحقق أية إنجازات بعد.

وبالنسبة لاقتراح أرامكو أن ترشّح الحكومة الأمريكية خبيراً يتولى تقديم المشورة إلى الحكومة السعودية، فتقول المذكرة إن جلدينج وماتيسون ذكرا أنهما لا يحبذان أن تقوم الحكومة الأمريكية بذلك على الفور ويفضلان الانتظار إلى أن ينجلي الموقف السعودي. كما تنقل المذكرة قول جلنديننج إن بولك سيذهب إلى جدة للاطلاع على نوايا الحكومة السعودية، مبيناً أن مسألة التوصية باتباع خطة معينة معقدة جداً، وموضحاً أن أية عملة ورقية لابد من أن تكون مدعومة ١٠٠ بالمائة باحتياطي من الذهب. وتقول المذكرة إن المجتمعين اتفقوا على انتظار سماع تقرير بولك الذي يُنتظر قدومه إلى الولايات المتحدة بعد عودته من جدة، وذلك قبل اتخاذ أي قرار حول المشورة التي سيتم تقديمها والطرف الذي سيقوم بذلك.

R.5

1948/07/19
890 F. 6363/7-1948 (2)

مذكرة سرية للغاية للحفظ في الأرشيف حول «تدمير مصافي النفط التي تملكها شركات أمريكية في المملكة العربية السعودية وجزر البحرين»، مؤرخة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تشير المذكرة إلى المشاورات التي دارت بين جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwiatte وديفيد روبرتسون David Robertson من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية مع مسؤولين آخرين في الوزارة وهم تشارلز سولتزمان Sharles E. Saltzman مساعد وزير الخارجية الأمريكي وتشارلز بولن Charles Bohlen المستشار في الوزارة وجورج بتلر George H. Buttler نائب مدير هيئة تخطيط السياسة في الوزارة في ١٦ يوليو حول ضرورة اتصال وزارة الخارجية الأمريكية بالمالكين الأمريكيين لمصافي النفط في الظهران في المملكة العربية السعودية وفي البحرين بهدف اتخاذ الاجراءات اللازمة لتدمير هذه المصافي إذا طلبت وزارة الخارجية الأمريكية ذلك. وتوضح المذكرة أنه تم إعداد دراسة تجعل وزير الخارجية هو المسؤول عن تدمير المصافي وردم آبار النفط في الشرق الأوسط في حال نشوب أعمال قتالية مع الاتحاد السوفيتي، وأن هذه قيد الدراسة من قبل مجلس الأمن القومي.

وتقول المذكرة إن سولتزمان اقترح التأكد على الفور من آراء المؤسسة العسكرية حول خطط الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الشأن وحول ما إذا كان الوضع يستدعي الاتصال بمالكي المصافي خلال نهاية الأسبوع. وتضيف المذكرة أن جرونثر Major General A. N. Gruenther من سكرتارية هيئة القيادة المشتركة أوضح ما اتخذته الهيئة العسكرية البريطانية من خطوات في العراق وإيران، وذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت الاستعدادات لتوجيه وحدة حاملة طائرات إلى الخليج لإجلاء الأمريكيين وتحييد المنشآت النفطية، وبين أن الوضع ليس خطيراً ليستدعي اتخاذ إجراءات فورية، وهذه نقطة وافق عليها لوريس نورستاد Lieut-Gen. Lauris Norstad من القوات الجوية الأمريكية. وتوضح المذكرة أن رأي بولن وبتلر هو أن الوضع لا يستدعي الاتصال بمالكي المصافي قبل أن يوافق مجلس الأمن القومي على الدراسة المطروحة عليه.

R.8

1948/07/19
890 G. 9111 RR/7-1948 (3)

برقية رقم ٢١٠ من جورج ودزورث George Wadsworth السفير الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يقدم ودزورث مقتطفات من الصحف الصادرة في بغداد بين ٢٧ يونيو (حزيران) و١٧ يوليو ١٩٤٨م. وتتضمن هذه المقتطفات أخباراً مختلفة عن فلسطين نشرتها الصحافة العراقية، ورد ضمنها أن هذه الصحافة عبرت عن سرورها للأخبار التي تفيد أن الملك عبدالعزيز آل سعود مستعد لإلغاء امتيازات النفط السعودية إذا لزم الأمر.

R. 10

1948/07/20
890 F. 515/7-2048 (1)

برقية سرية رقم ٤٢٠ من ريفز تشايلدز J. Jives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٨٠ المؤرخة في ١٥ يوليو وينقل عن آلن تروت Allan C. Trott السفير البريطاني في جدة أن ليونارد ويت Leonard Waite ملحق الشؤون المالية البريطاني في القاهرة لم يتلق أي اتصال من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مشيراً في هذا الصدد إلى برقية المفوضية رقم ٣٩٥ المؤرخة في ٦ يوليو. وينقل تشايلدز قول ويت إنه كان على اتصال مع جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمريكية في القاهرة موضحاً أنه اقترح على الحكومة البريطانية أن تستعلم من الحكومة السعودية ما إذا كان المطلوب هو النظر في مسألة العملة الورقية (التي تعتزم المملكة العربية السعودية إصدارها) بالتنسيق مع الحكومة

الأمريكية. ويضيف تشايلدز أنه أخبر تروت باحتمال قدوم بولك إلى جدة يوم ٢٩ يوليو، وهو ينتظر تأكيداً لموعد قدومه من وزير المالية السعودي.

R. 6

1948/07/20
890 F. 6363/7-1448 (1)

رسالة من روبرت إيكنز Robert H. S. Eakens رئيس قسم النفط في وزارة الخارجية الأمريكية إلى فيليب كيد Philip C. Kidd ممثل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في واشنطن، مؤرخة في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشكر إيكنز كيد على رسالته المؤرخة في ١٤ يوليو ١٩٤٨م والتي ضمنها نسخة من بيان الشركة السري بشأن اكتشاف النفط في منطقة عين دار في المملكة العربية السعودية.

R. 8

1948/07/20
890 F. 6363/7-2048 (1)

برقية سرية رقم ٤٢٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية رقم ٤١٩ المؤرخة في اليوم نفسه، ويضيف أن المفوضية علمت أنه في أثناء المباحثات التمهيدية التي أشير إليها في برقية المفوضية رقم ٤٠٩ المؤرخة في ١٢ يوليو اقترحت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أن تدفع إلى حكومة المملكة العربية السعودية مبلغ مليون دولار سنوياً كحد أدنى مضمون من العائدات لإنتاج النفط في المناطق المغمورة بمياه الخليج، ما لم تتجاوز عائدات ٣٠ بالمائة من النفط المنتج في تلك المناطق المبلغ المذكور.

ويفيد تشايلدز أن حكومة المملكة أطلعت أرامكو على فحوى عرض مجموعة شركة نفط سوبيريور Superior Oil Company الذي تقدم بموجبه عائدات بنسبة ٥٠ بالمائة من الأرباح الصافية. ويوضح أن أرامكو تعتبر أن نسبة الثلاثين بالمائة من النفط المنتج تساوي في الظروف الحالية عرض شركة سوبيريور. ويطلب تشايلدز من وزارة الخارجية الأمريكية عدم إعلام إرامكو أنها حصلت على المعلومات المضمنة في هذه البرقية.

R. 8

1948/07/21
890 F. 22741/7-2148 (1)

برقية سرية رقم ١٤٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل تشايلدز ترجمة لمقالة بعنوان «أول بعثة عسكرية إلى لندن» نشرت في عدد صحيفة «أم القرى» الصادر في مكة المكرمة في ١٦ يوليو ١٩٤٨م، مبيناً أن الموضوع له صلة بمحتوى برقية المفوضية رقم ٤١٨ المؤرخة في ١٩ يوليو ١٩٤٨م. وتذكر المقالة أن وزير الدفاع السعودي تسلم موافقة الملك عبدالعزيز آل سعود على ابتعاث ستة طلاب من المدرسة العسكرية السعودية إلى الكلية العسكرية الملكية (سانت هيرست) في لندن، منهم توفيق علمدار ومحمد بديرة وعباس الرميحي وعبدالرحمن زامل. كما تذكر المقالة أنها البعثة العسكرية الأولى إلى لندن وتلفت نظر شباب البلاد إلى الثمار التي يجنيها الملتحقون بالخدمة العسكرية.

R. 3

1948/07/21
890 F. 51/7-2148 (1)

برقية سرية رقم ١٠٢٨ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يورد وزير الخارجية الأمريكي في برقيته رسالة موجهة من وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين إلى جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية في السفارة الأمريكية في القاهرة وتوضح الرسالة أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company صرحت أن حكومة المملكة العربية السعودية أبدت للشركة اهتمامها في الحصول على مشورة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالبرنامج المالي المقترح. وتطلب البرقية من بولك التوجه إلى جدة لعدة أيام قبل عودته إلى واشنطن لكي يجمع معلومات عن آخر تطورات هذا البرنامج لإخبار الوزارتين عنه شخصياً حين يصل إلى واشنطن.

R. 7

1948/07/21
890 F. 6363/7-2148 (4)

مذكرة سرية عن محادثات شارك فيها روبرت آلن Robert Allen نائب رئيس شركة نفط سوبيريور Superior Oil Company المسؤول عن عملياتها الخارجية وكارلتون وود Carlton Wood نائب رئيس الشركة نفسها وممثلها في الشرق الأوسط وروجر جونسون Roger Johnson ممثل الشركة في واشنطن، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تورد المذكرة ما دار في المحادثات، مبينة أن وود عاد لتوه من المملكة العربية السعودية، وذكر أنه بعد أن قابل عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي تيقن أن المملكة مستعدة لمنح امتياز إلى شركة نفط سوبيريور حسب الشروط التي قدمتها الشركة، لكن الملك عبدالعزيز آل سعود يرغب في التأكد من أن المنطقة البحرية التي ينوي منح امتياز لها خاضعة لسيادة المملكة، كما يرغب في التأكد

من عدم تدخل حكومة الولايات المتحدة في مسألة منح امتياز النفط لشركة أخرى غير شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company وذلك قبل أن يعطي موافقته النهائية على الامتياز. وأوضح وود أنه قدم للاجتماع لا بصفته ممثلاً للشركة فحسب، بل وللحكومة السعودية أيضاً ولكن بشكل غير رسمي. وأشار وود إلى إمكانية مشاركة رؤوس أموال سعودية خاصة في الشركة التي سيتم تشكيلها لاستثمار منطقة الامتياز.

وأوضح جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية أن وزارة الخارجية اتخذت منذ أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٤٧م موقفاً ثابتاً يقول إنه ليس من الحكمة منح امتياز نفطي في المنطقة المغمورة بالمياه في الخليج قبل تقسيم المنطقة بين الدول المطلة عليه، وتفيد أن الولايات المتحدة وبريطانيا تعدان المبادئ التي ستوصي الدول المعنية بتبنيها.

وذكر آلن أن شركة سوبيريور على علم بهذه التطورات؛ إذ أبلغ لوي هندرسون Lwy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا شركة سوبيريور أنه لابد من حل مشكلتين مهمتين قبل أن يُمنح أي امتياز، أولاهما تحديد ما إذا كان امتياز أرامكو يغطي المنطقة البحرية، والأخرى تقسيم المنطقة المغمورة في الخليج بين الدول المطلة عليه بصورة منظمة. وأضاف آلن أنه بالنسبة للنقطة الأولى قدمت أرامكو ما تعتبره سوبيريور عرضاً منافساً للحصول على امتيازات جديدة تغطي المنطقة البحرية للمملكة، وبذلك ترى سوبيريور أن المشكلة الأولى قد حلت مع موافقة أرامكو الضمنية على موقف الحكومة السعودية الذي ينفي أن تكون المنطقة البحرية مشمولة بالامتياز الأصلي.

وقال آلن إنه بالنسبة للنقطة الثانية التي كان هندرسون قد ذكرها، تود شركة سوبيريور السؤال عن الوضع بالنسبة لما تم من عمل. وبيّن أن سيوبيريور تنتظر منذ شهور كي تحصل على الامتياز، وهي تتطلع إلى كسبه في أسرع وقت ممكن وإلا انسحبت من الميدان لقلة مواردها، في حين أن شريكتها البريطانية وهي شركة التعدين المركزية Central Mining Company لديها موارد كثيرة. لذلك فإن من الضروري بالنسبة لها أن يتم التوصل إلى قرار سريع.

وسأل وود عما إذا كانت هناك ضرورة قصوى تحتم انتظار المملكة وشركة سوبيريور إلى أن يتم تقسيم الخليج، مبينا أن منطقة الامتياز المقترح قد حددت بعناية بحيث لا تتعارض مع أي مطالب للدول المجاورة مثل قطر والبحرين. فهي تمر من نقطة في الشمال رسمت على خط يتعامد مع الساحل عند الحد الجنوبي للمنطقة السعودية-الكويتية

المحايدة إلى خط في الجنوب متعامد مع الساحل عند رأس تنورة، وتحدها من الغرب حدود المياه الإقليمية ومن الشرق الخط الذي يمثل أقصى المنطقة البحرية التابعة للسيادة السعودية. وأوضح وود أن الحكومة البريطانية أبلغت شركة التعدين المركزية موافقتها على مثل هذا الامتياز شريطة ألا تحاول الشركتان الحصول على امتياز لمناطق واقعة جنوبي رأس تنورة قبل عقد محادثات مع الولايات المتحدة. وأجاب ساترثويت أن من الضروري انتظار تقسيم المنطقة المغمورة بالمياه، لأنه إذا أقدم كل حاكم على منح امتيازات نفطية بشكل منفصل، فسيمهد ذلك الطريق أمام الروس لأن يدخلوا منطقة الخليج ويبدأوا الحفر حيث يشاءون. وذكر وود أن شركة النفط المستقلة الأمريكية American Independant Oil Company، حظيت مؤخراً بامتياز نفطي في المنطقة، لكن ساترثويت أوضح أن ذلك الامتياز هو لمنطقة برية وليست بحرية. وبيّن ديفيد روبرتسون David A. Robertson من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا أن التشاور مستمر بين وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية لدراسة أسس تقسيم الخليج، وذكر أن خبيرين جغرافيين أحدهما أمريكي والآخر بريطاني يعملان لوضع الأسس المطلوبة وأنهما على وشك إتمام عملهما. وسأل آلن عن مدى ثقة وزارة الخارجية الأمريكية في قبول الدول المعنية لتلك الأسس، ورد آلن أن من الممكن أن تثير بعض الدول مثل العراق وإيران بعض الصعوبات، لكن من المتوقع التوصل إلى اتفاق نهائي.

وسأل جونسون عن موقف وزارة الخارجية إذا ما قامت إحدى الدول المطلة على الخليج بإعلان سيادتها من جانب واحد مثلما فعلت الولايات المتحدة في إعلانها المتعلق بالجرف القاري. ورد ساترثويت في هذا الصدد أن المنطقة المغمورة في الخليج كلها جرف قاري، وأن من المهم ألا تصدر في هذه المنطقة إعلانات من جانب واحد قبل توصل الولايات المتحدة وبريطانيا إلى اتفاق، وإلا تمكن الروس من الاستفادة من كل نزاع قد ينجم عن هذه الادعاءات.

وعبّر وود عن عدم فهمه قلق الحكومة الأمريكية من النشاطات الروسية المحتملة، موضحاً أن الروس لا يستطيعون التنقيب عن النفط في المناطق البحرية لافتقارهم إلى المعدات والمهارات، وأجاب ساترثويت أن بإمكان الروس الحصول على المعدات حتى ولو كان هدفهم هو هدف سياسي يقتصر على إثارة المشكلات للدول الأخرى. لكن آلن عبّر عن اعتقاده أن رد فعل الروس لن يختلف سواء أعلنت دول الخليج سيادتها من جانب واحد، ومنعت بذلك دخول روسيا للخليج، أم تم التقسيم بعد التشاور مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية والاتفاق بين الدول على إبعاد الروس. وفي الختام أعلن ممثلو شركة نفط سوبيريور عن

رغبتهم في أن يتم اتخاذ خطوات بأسرع وقت ممكن، لأن الشركة لا تستطيع الاستمرار في المفاوضات لفترة طويلة، ولاحتمال دخول شركات منافسة في الصورة. وطمأن مسؤولو وزارة الخارجية ممثلي الشركة قائلين إنهم لن يدخروا وسعاً في سبيل الإسراع في المفاوضات والتوصل إلى حل مبكر للمشكلة. وسلّم وود إلى ساترثويت نسخة مذكرة تبحث في اهتمام الشركة بالامتياز النفطي موضوع البحث (وهي المذكرة المرفقة نسخة منها طي مذكرة من روبرتسون إلى ساترثويت مؤرخة في ٢٢ يوليو ١٩٤٨م)

R.8

1948/07/21
890 F. 7962/7-2148 (3)

برقية سرية وعاجلة رقم ١٣٨ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يورد ميلوي نص رسالة موجهة منه إلى ريفر تشايلدز J. Rivs Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، يفيد ميلوي فيها أن ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران أخبره بحادثة خطيرة حدثت في المطار، إذ وقع خلاف بين جوردان Captain Jordon ضابط الأمن في المطار وبايلي MP Sergeat Bailey أحد العسكريين الأمريكيين من جهة وبين بعض موظفي الجمارك السعوديين من جهة أخرى، حول صندوق كان على متن طائرة تابعة لشركة تي دبليو إيه TWA قادمة من بومباي. ويوضح ميلوي أن الموظفين السعوديين رفضوا السماح للأمريكيين بفتح الصندوق مما أدى إلى مشادة بين بايلي والموظفين السعوديين الذين جردوا بايلي من سلاحه. ويضيف ميلوي أنه وأوكيف يحاولان عدم مناقشة الموضوع مع سالم نقشبندي ممثل الحكومة السعودية في مطار الظهران والأمير عبدالمحسن بن جلوي حتى يتلقيا توجيهاً من تشايلدز.

ويشير ميلوي في بداية رسالته إلى أوامر تلقاها أوكيف من هيئة النقل الجوي العسكري مؤرخة في ١٠ يوليو، وإلى تعميم صادر عن وزير الخارجية الأمريكي في برقية مؤرخة في ١ يوليو.

R. 10

1948/07/21
890 F. 7962/7-2148 (1)

برقية سرية عاجلة رقم ٤٢٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٨م وهي نسخة من برقية موجهة في الأصل إلى القنصلية الأمريكية في الظهران تحت رقم ٢١٠.

يشير تشايلدز إلى برقية وزير الخارجية الأمريكي رقم ١٨٤ المؤرخة في ٢١ يوليو

(وهي البرقية التي وجهـها فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمـريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي تحت الرقم ١٣٨ المؤرخة في ٢١ يوليو). ويقـول تشايلدز إن جـوردان Captain Jordan أخطأ التصرف؛ إذ لا علم للمفوضية الأمريكية في جدة أن الأمريكيين مخولون من قبل حكومة المملكة العربية السعودية بممارسة أي نوع من الإشراف في مطار الظهران، باستثناء الأمور الفنية وخاصة تلك المـتعلقة بتشغيل المطار. ويعبر تشايلدز عن اعتقاده أن علـى ريتشارد أوكـيـف Richard J. O'Keefe آمـر مطـار الظهـران أن يلتقي سـالم نقشبـندي ضابط الاتصال السعـودي في المطار ويشرح له أن جوردان تجاوز سلطتـه، بل كان في الحقيقة يتصـرف بعكس التـعليمات الـتي أصدرها أوكيف.

ويتابع تشايلدز قائلاً إن على أوكيف أن يحـاول احتواء الحادثـة وأن يجد حـلاً لها بالاتفاق مع نقشـبندي. ويقول تشايلدز إنه إذا وجد ميلوي وأوكيف أن الضرورة تستدعي مناقـشة المشكلة مـع الأمير عبدالمحسـن بن جلوي فيمكنهما الـقيام بذلك وفق الخطوط التي ذكرها، أمـا إذا تعذر حلها محلياً فـإن وزارة الخارجية الأمريكية ستزوده دون شك بالتعليمات الضرورية للأسلوب الذي ينبغي أن ينتهجه مع وزارة الخارجية السعودية.

R. 10

1948/07/22
890 F. 7962/7-2248 (1)

برقية سرية رقم ٤٢٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايـلدز إلى برقية المفوضية رقم ٤٢٣ المؤرخة فـي ٢١ يوليو، ويضـيف أنه بالرغم من الخطأ الذي ارتكبه موظفو الجمارك بتجريدهم جندياً أمريكياً من السلاح بالقوة، فإن الخطأ الأساسي يقـع على عاتق الجانب الأمريكي. ويذكر تشايلدز أن الخطأ الأمريكي يتمثل في محاولة ممارسة السيطرة على أرض لا تخضع للسلـطة الأمريكية ودون إذن من حكومـة المملكـة العربيـة السعوديـة، وفي استعراض العنـاصر الأمريكية قوتها بشـكل استفزازي. ولذلك تشعر المفوضية الأمريكية أن على الولايات المتحدة التخفيف من أهمية هذه المسـألة في تناولهـا لها، حتى لا تثـير حكـومة المملـكة القضـية معـها، ويقتـرح الاعتراف بالخطـأين اللذين ارتكبا حـتى تمر المسألة بسلام.

R.10

1948/07/22
890 F. 6363/7-2248 (1)

برقية سرية رقم ٤٢٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير الأمريكي المفوض في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية رقم ٤٢٢ المؤرخة في ٢٠ يوليو، ويضيف أنه بناء على طلب عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي فإن فردريك ديفيز Frederick A. Davies نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سيزور جدة في ٢٤ يوليو لاستئناف المحادثات بشأن امتيازات أرامكو في نفط مياه الخليج. ويذكر تشايلدز أن جاري أوين Garry Owen مسؤول العلاقات العامة في أرامكو والموجود حالياً في جدة لا يعرف ما إذا كان وزير المالية سيوافق على منح الامتياز النفطي لأرامكو أم يرغب في انتزاع عرض أعلى من العرض المطروح حالياً.

R. 8

1948/07/22
711. 90 F/7-2248 (2)

برقية سرية رقم ٤٢٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يقول تشايلدز إن وجود نائب وزير الخارجية السعودي في القاهرة ووزير المالية السعودي في الطائف أعاق المفوضية في الأسابيع القليلة الماضية عن معرفة ما يجري لدى حكومة المملكة العربية السعودية، إلا أنه تمكن من عقد محادثات مع بعض كبار مسؤولي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومنهم فردريك ديفيز Frederick Davies وفلويد أوليجر Floyd W. Ohliger نائبا رئيس الشركة وجاري أوين Garry Owen مسؤول العلاقات العامة فيها الذين كانوا على اتصال مع الملك عبدالعزيز آل سعود ومسؤولين سعوديين آخرين على ساحلي المملكة الشرقي والغربي. ويورد تشايلدز تحليلاً موجزاً للوضع الراهن بناء على تلك المحادثات وعلى ملاحظات المفوضية.

ويبين تشايلدز أن التوتر في العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة الذي نشأ عن الموقف الأمريكي من إسرائيل والمشكلة الفلسطينية قد انتهى، كما انتهى الخوف حول مستقبل امتياز النفط واحتمال قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ويقول تشايلدز إن مسؤولي أرامكو على ثقة أن احتمال إلغاء الامتيازات النفطية لم يعد قائما، ويضيف أنه ما لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة إجراء آخر لصالح إسرائيل وضد العرب فإن احتمال قطع العلاقات بين البلدين أصبح ضئيلاً.

ويوضح تشايلدز أن التبدل في الوضع ناتج عن عدة أسباب، منها إدراك أن الصراع المسلح في فلسطين لن يؤدي إلى نتيجة بعد سحب الدعم البريطاني، وتجديد الهدنة، وعدم اتخاذ الولايات المتحدة مواقف فردية يمكن تفسيرها بأنها مؤيدة لإسرائيل.

R.12

1948/07/22
890 F. 1281/8-1648 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية للمذكرة رقم ١١١/ ٢/ ٢ من وزارة الخارجية السعودية إلى المفوضية الأمريكية في جدة، المؤرخة في ١٦ رمضان ١٣٦٧هـ الموافق ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٩٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٨م.

تخبر وزارة الخارجية السعودية المفوضية الأمريكية في جدة أن حكومة المملكة العربية السعودية علمت بوجود طبيب أمريكي جديد يعمل في مستوصف المفوضية، دون أن تتلقى إدارة الصحة العامة شهاداته الرسمية التي يمكن بموجبها إصدار رخصة له بممارسة الطب طبقاً لأنظمة الحكومة السعودية. وعليه تطلب وزارة الخارجية من المفوضية الأمريكية في جدة تزويدها بما يمكن من معلومات حول هذه المسألة.

R. 3

1948/07/22
890 F. 6363/6-248 (1)

مذكرة سرية رقم ١٠٢ من وزير الخارجية الأمريكي إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير وزير الخارجية الأمريكي إلى رسالة السفارة رقم ٤٥٤ المؤرخة في ٢ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م والتي تعلق على رسالة وزارة الخارجية رقم ٥٥٨ المؤرخة في ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٨م. ويقول وزير الخارجية إنه يرفق نسخة (غير موجودة مع الوثيقة) من خريطة تحمل عنوان «مناطق الامتيازات في الجزيرة العربية والمناطق المجاورة». ويوضح وزير الخارجية أن الخريطة لا تشير إلى الحدود داخل مياه الخليج، ولا تبين المنطقة التي تخلت عنها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى المملكة العربية السعودية.

ويعتقد وزير الخارجية الأمريكي أن الإجابة عن النقاط ٣ و٤ و٧ الواردة في رسالة السفارة تكمن في عزم الشركة على التخلي عن ٣٣ ألف ميل مربع في كل من التواريخ الستة المذكورة في رسالة من وليم مور William F. Moore رئيس شركة أرامكو إلى الملك عبدالعزيز آل سعود المؤرخة في ٢٤ يوليو ١٩٤٧م، المرفق نسخة منها مع تعليمات وزارة الخارجية الواردة في مذكرتها المؤرخة في ١٩ مايو ١٩٤٨م.

ويضيف وزير الخارجية الأمريكي أنه وحسب هذا البرنامج ستتخلى أرامكو عن ٩٩ ألف ميل مربع مع حلول عام ١٩٥٥م أي ما يعادل ٢٥ بالمائة من المساحة الكلية للمنطقة، بالإضافة إلى التنازل عن ١٩٨ ألف ميل مربع مع حلول عام ١٩٧٠م أي ما يعادل نصف المنطقة الكاملة التي يشملها الامتياز

النفطي والاتـفاقية المكملة له. ويذكـر وزير الخارجية الأمريكي تصريح فيليب كيد Philip C. Kidd ممثل أرامكو في واشنطن أن ما ذكر أعلاه هو تفسير صحيح لرسالة مور المؤرخة في ٢٤ يونيو ١٩٤٧م إلا أن الاتفاق النهائي حول إعادة جزء من مساحة الامتياز النفطي المعطى لأرامكو لم يتم بعد.

R. 8

1948/07/22
890 F. 6363/7-2148 (8)

مذكرة سرية من شـركة نفط سوبيريور Superior Oil Company، غير مؤرخة (وهي المذكرة الـتي سلمهـا كارلتون وود Carlton Wood نائـب رئيس الشـركة إلى جـوزيف ساترثـويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالنيابة في وزارة الخـارجيـة الأمريكـية في نـهايـة المحادثات التي اشترك فيها ممثلون عن الشركة وعن الوزارة، والتي وردت مذكرة عنها مؤرخة في ٢١ يولـيو/ تموز ١٩٤٨م) مضـمنة طي مـذكرة مـن ديفـيد روبـرتسـون David A. Robertson من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا إلى ساترثويت، مؤرخة في ٢٢ يوليو ١٩٤٨م.

توضح المذكرة أنه في عام ١٩٤٧م وافقت شركـة نفـط سوبيـريور وشـركة التـعدين والاستثمار المركزية المحدودة Central Mining and Investment Corporation Ltd. الإنجليزية على السعي معاً للحصول على امتياز نفطي من حكومة المملكة العربية السعودية في قاع الخليج تحت الجرف القاري في الخليج المحاذي للساحل الشرقي للمملكة. وتقول المذكرة إن المنطقة المعنية تمتد حوالي ١٥٠ ميلاً بدءاً من الحدود الجنوبية للمنطـقة السعودية–الكويتية المحايدة إلى خط شمال البحرين يمتد من رأس تنورة في اتجاه الشرق ويحده من الغرب حدود المياه الإقلـيمية للمـملكة ومن الشـرق الحد الشرقـي للجرف الـقاري السعودي، وهـي منطقة يبلـغ عرضها حوالي ٦٠ ميلاً. وقد حددت المنطقة بـعناية كيلا تتعارض مع أيـة مطالب للـكويت أو البحرين أو مع مـنطقة امتياز شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. وتقول المذكرة إن الشركتين المذكورتين أعلمتا وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية بنيتهما، وبدأتا المفاوضات مـع الحكومة السعـودية في عام ١٩٤٧م.

وتبين المذكرة أن ممثلين عن الشركتين قدَّما في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م اقتراحاً خطياً إلى حكومـة المملكة يتـضمن بنود الامتـياز المقترح وأن عبدالله السلـيمان الحمدان وزير المالية السعودي أعلمهما بالموافقة على منحهم الامتياز طبـقاً للشروط المقترحة، بشـرط أن تتأكد حكومة المملكـة من اعتراف حكومتي الولايات المـتحدة وبريطـانيا بأن للحـكومة السـعودية حقـوقاً في الجـرف القاري (في

الخليج) مشابهة للحقوق التي أعلنها هاري ترومان Harry S. Truman رئيس الولايات المتحدة في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م (بالنسبة للجرف القاري في خليج كاليفورنيا)، وألا تحتج وزارة الخارجية الأمريكية ولا تعترض على منح مثل هذا الامتياز بحجة أنه يتعارض مع امتيازات أرامكو.

وبالنسبة للنقطة الأولى، تفيد المذكرة أن معلومات الشركة تفيد أن وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية تدرسان تقسيم منطقة الجرف القاري في الخليج بين الدول المطلة على سواحله. أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فتبين المذكرة أن أرامكو أبلغت حكومة المملكة خطياً في ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م أنها تنوي البدء بأعمال التنقيب في مياه الخليج على الساحل الشرقي للمملكة، وكانت تلك هي المرة الأولى منذ ١٥ عاماً التي تدعي فيها أرامكو أن لها حق التنقيب في مياه الخليج. وردت حكومة المملكة مباشرة على تلك الرسالة قائلة إن امتياز أرامكو لا يتضمن حقوق التنقيب عن النفط في مياه الخليج. وتقول المذكرة إن وزارة الخارجية الأمريكية أعلمت شركة سوبيريور أنه إذا طلبت الحكومة السعودية منها إبداء رأيها فستجيب بأنها ترى ألا تمنح حكومة المملكة أي امتياز نفطي قبل تحديد مدى حق أرامكو بالتنقيب عن النفط في مياه الخليج، وذلك عن طريق التحكيم، وقبل أن يتم تحديد حقوق الدول المختلفة المطلة على الخليج في الجرف القاري باتفاق بين العديد من هذه الدول على الأقل.

وتقول المذكرة إن ادعاء أرامكو بحقها في التنقيب في منطقة الجرف القاري يرتكز على اتفاقيتي امتياز أرامكو الموقعتين في ١٩٣٣ و١٩٣٩م. فالمادة (٢) من اتفاقية عام ١٩٣٣م تحدد منطقة الامتياز في الحدود الشرقية بما في ذلك المياه الإقليمية والجزر، وكانت المياه الإقليمية آنذاك تحدد بثلاثة أميال من الساحل في العالم بأسره. كما أن المقصود بالمياه الإقليمية والجزر يعتمد على نية الطرفين. وتقول المذكرة إن هاملتون N. L. Hamilton الذي وقع الاتفاقية عن شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil Company of California قد توفي، أما الشخص الذي وقعها عن المملكة فهو الحمدان، الذي أكد أنه حين تم توقيع الاتفاقية لم تتطرق المحادثات قط إلى مسألة التنقيب داخل مياه الخليج، وأن المياه الإقليمية والجزر لم تدخل في الاتفاقية إلا لإعطاء أرامكو حرية الدخول والخروج والتنقل ومد الأنابيب. وذكر الحمدان أن الحكومة السعودية ترى أن حقوق امتياز أرامكو تقتصر على اليابسة فقط. أما في اتفاقية عام ١٩٣٩م فقد نقل وصف منطقة الامتياز كما ورد في اتفاقية عام ١٩٣٣م. وبموجب التعديل الجديد حصلت أرامكو على حقوق إضافية ضمن حصة الحكومة السعودية في المنطقتين المحايدتين بما فيها المناطق البحرية

التابعة لهمـا. وتشير المذكرة إلى أن أرامكو طلبت إضافة المناطق البحرية التابعة للمنطقتين المحايدتين، وكان من السهل عليها أن تضيف عبارة «المناطق البحرية التابعة» لمنطقة الامتياز الأصلي لو كانت إضافة تلك المناطق في نية الطرفين.

وتقول المذكرة إن أرامكو لم تعبر عن نيتها بالحفر في المنطقة المغمورة بمياه الخليج إلا بعدما علـمت بالمناقشات الجارية لمـنح امتياز نفط تلك المنطقة لشركة سوبيريور، موضحة أن رسالة أرامكو المؤرخة في ٢٨ أبريل ١٩٤٨م لـم تكتب إلا بعـد سنتين ونصف من إعلان الرئيس ترومان في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م المبدأ الذي أرسى حق كل بلد مطل على البحر في استثمار المصادر الطـبيعية الموجودة فـي قاع البحر للـجرف القاري المـلاصق لذلـك البلد. وتضيف المذكرة أنه وفق المادة ٩ من اتفاقية عام ١٩٣٣م التي استبـدلت بالمادة رقم ٧ في اتفاقية عام ١٩٣٩م فإن على أرامكو أن تتخلى عن كل المناطق التي لا تنقب فيها عن النفط إلى حكومة المـملكة، وتبين أن المهلة المحددة لذلك انقضت في نهاية عام ١٩٤٥م. وفيما يتعلق بمسألة التحكيم، تفيد المذكرة أن حكومة المملكة لا تعتقد أن ثمة مشكلة يمكن أن تعرض على التحكيم على اعتبار أن امتياز أرامكو لا يشمل مياه الخليج أصلاً، وأن المحاكم تقرر في مثل هذه الحالة ما إذا كان الخلاف يدخل ضمن الخلافات التي تحال إلى التحكيم.

وتطـلب المذكرة مـن وزارة الخارجية الأمريكـية الإسراع في صـياغة السـياسة الخاصة بالتقسيم المقترح للجرف القاري في الخلـيج الـتي تدرسـها وزارتا الخـارجيـة الأمريكية والبريطانية. كما تطلب أن تقوم حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا بإعطاء تأكيدات لحكومة المملكة تعترف بحقها في المصادر الطبيعية في باطن الأرض تحت قاع البحر في الجرف القاري للخليج. وتوضح المذكـرة عدم انتهـاك أي حق من حـقوق أرامكو مما ينفي أي مبرر لاستخدام وزارة الخارجية الأمريكية حقها في حماية المصالح الأمريكية.

وتتابع المذكرة أنه في ضوء سياسة وزارة الخارجية المعلنة التي تشجع الشركات الأمريكية المستـقلة على الـدخول إلى منـطقة الشرق الأوسط، فإن أي تأخير في منح هذا الامتياز لشركتي سوبيريور والتعدين المركزية يمكن أن يؤدي إلـى أن تفوز به شـركة أجنبـية نظراً للتنافس الشديد على هذه المنطقة الغنية جداً بالنفط. ولذلك تطلب شركة نفط سوبيريور في المذكرة من وزارة الخارجية الأمريكـية أن تؤكد دعمها لجهود الشركات المستقلة للحصول على الامتيازات فـي منطقة الشرق الأوسط وعدم اتخاذ أي إجراء قـد يؤدي إلى عرقلة تلك الجهود.

وتقول المذكرة أن وزارة الخارجية الأمريكية أخبرت ممثلي الشركة مؤخراً أنها لا تشجع منح امتيازات إضافية في المنطقة نظراً للوضع الحساس في روسيا السوفييتية، ولكن بما أن شركة النفط المستقلة الأمريكية American Independent Oil Company حصلت على امتياز في المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة فإن منح امتياز إضافي في منطقة مياه الخليج بجوار تلك المنطقة المحايدة لن يؤثر على الوضع.

R.8

1948/07/22
890 F. 6363/7-2148 (1)

مذكرة من ديفيد روبرتسون David A. Roberston من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير المكتب بالنيابة، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومرفق بها نسخة من مذكرة أعدتها شركة نفط سوبيريور Superior Oil Company، غير مؤرخة.

يبين روبرتسون أنه وزع نسخاً من المذكرة المرفقة على أقسام وزارة الخارجية، وأن الوزارة تسلمت رسالة جديدة من البريطانيين يرفق نسخة منها (غير موجودة مع الوثيقة)، وسيتم عقد اجتماع معهم يوم الجمعة ٢٣ يوليو في مكتب ساترثويت.

R. 8

1948/07/22
890 F. 7962/7-2148 (1)

برقية سرية رقم ٢٨٥ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يذكر مارشال أن وزارة الخارجية توافق على تعليمات المفوضية إلى القنصلية الأمريكية في الظهران التي وردت في برقيتي المفوضية ٤٢٣ و٤٢٤ المؤرختين في ٢١ و٢٢ يوليو، ويعبر عن أمله في حل المسألة محلياً وفق اقتراح المفوضية. ويضيف مارشال أن القوات الجوية طلبت تقريراً عن الحادث من ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران، وأصدرت تفسيراً للتعليمات الأصلية لمطار الظهران بهدف منع وقوع حوادث من هذا النوع.

R. 10

1948/07/22
890 F. 7962/7-2248 (2)

برقية سرية رقم ١٤١ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٤٨م، وهي في الأصل موجهة إلى المفوضية الأمريكية في جدة تحت الرقم ١٨٥.

يشير ميلوي إلى برقيته رقم ١٨٤ الموجهة إلى المفوضية والمؤرخة في ٢١ يوليو وبرقية المفوضية رقم ٢١٠ إلى القنصلية

في الظهران المؤرخة في ٢١ يوليو، ويضيف أنه وريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران اجتمعا مع الرائد سالم نقشبندي ضابط الاتصال السعودي في المطار، وعبر أوكيف عن أسفه للأخطاء التي ارتكبها جوردان Coptain Jordan، مبيناً أن الخطأ الأساسي كان في الخروج على الأوامر الصريحة بعدم حمل السلاح. لكن أوكيف بيّن أن اعتداء رجال الجمارك على جندي أمريكي وتجريده من سلاحه أمر خطير. وأوضح أوكيف، حسب قول البرقية، أنه سيتخذ إجراءات بحق جوردان وسيعيده إلى الولايات المتحدة بسبب عصيانه لأوامره.

وتبين البرقية أن الرائد نقشبندي أوضح أن الأمير عبدالمحسن بن جلوي أمر في ٢١ يوليو بتشكيل لجنة تحقيق تتألف من رئيس الشرطة والمدير العام للجمارك وسكرتير الأمير والرائد نقشبندي. وأضاف نقشبندي أن رجال الجمارك لجأوا إلى الأمير واعترفوا بخطأهم، وأن اللوم لا يقع على بايلي Sergeant Bailey ولا على جوردان. وتقول البرقية إن نقشبندي طلب من أوكيف العفو عن جوردان، ووعد بأن ينقل إلى ميلوي وأوكيف قرار الأمير عبدالمحسن بالعقوبة المفروضة بحق موظفي الجمارك الأربعة. وتقول البرقية إن الجميع عبروا عن أسفهم لوقوع الحادث الذي كان من الممكن تجنبه. ويبين ميلوي أنه وأوكيف وجدا أن تلك كانت تسوية مرضية للمسألة.

R.10

1948/07/23
890 F. 6363/7-2348 (5)

مذكرة سرية عن محادثات شارك فيها توماس بروملي Thomas E. Bromley السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن وجونز E. C. Jones ملحق الشؤون النفطية في السفارة وعدد من المسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تبين المذكرة أن مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية الذين شاركوا في المحادثات هم جوزيف ساترثويت Joseph C. Satterthwaite مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالنيابة، وديفيد روبرتسون David A. Robertson من المكتب نفسه، وجون جيرنيجان John D. Jernegan، وبوجز S. W. Boggs المستشار الجغرافي في مكتب العلاقات العامة، وجورج جراي George E. Gray من الشؤون النفطية القانونية، وإدوين مولين Edwin G. Moline من قسم تصدير النفط، وجوردون ماتيسون Gordon H. Mattison والسيدة هوب Mrs. M. E. Hope وإدوارد ماكنيرني Edward B. McEnerney من قسم شؤون الشرق الأدنى.

وتورد المذكرة ما دار في المحادثات، فتذكر أن روبرتسون أشار إلى رسالة برومليي

المؤرخة في ٢٠ يوليو والموجهة إلى ماتيسون والمرفقة بها برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في واشنطن، مؤرخة في ١٧ يوليو، حول موضوع النفط في مياه الخليج، والتي تقترح أن تقوم بريطانيا بالاتصال مع المشيخات الواقعة تحت الحماية البريطانية وبسلطان مسقط حول هذه المسألة، على أن تتولى الولايات المتحدة وبريطانيا الاتصال مع المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. وتقول المذكرة إنه تم الاتفاق على أن تتصل كل من الدولتين مع المملكة وإيران والعراق وسلطان مسقط على حدة، وعلى عدم قيام أي من الحكومتين بإبلاغ شركات النفط أية معلومات حول احتمالات الحصول على امتيازات (نفطية) تغطي المناطق البحرية في الخليج قبل أن يقوم كل من حكام الدول المعنية بإعلان المنطقة التي تخضع لسيطرته. واقترح مولين قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بإعداد بيان يوضح دورهما لتقديمه إذا طلبت منهما الأمم المتحدة أو هيئات أخرى معلومات عن الموضوع.

وذكر جونز أن الدوائر النفطية أصبحت على علم بمحادثات الولايات المتحدة وبريطانيا، وأكد برواملي أنه لا علم للعراق بهذه المحادثات. وأوضح ساترثويت والمندوبيْن البريطانييْن أن الولايات المتحدة وبريطانيا تؤيدان المنافسة الحرة المفتوحة بين الشركات ولا تفضلان شركات بعينها، وذكر جونز في هذا الصدد أنه لا توجد إمكانيات لاستغلال النفط في مياه الخليج سوى لدى قلة من الشركات البريطانية التي تملك المهارات والمعدات الضرورية لذلك.

وأوضح روبرتسون عدم ارتياح وزارة الخارجية الأمريكية لاستخدام مصطلحي «السيادة» و«الضم» الذين وردا في برقية وزارة الخارجية البريطانية المشار إليها وتفضليها استخدام عبارتي هاري ترومان Harry S. Troman رئيس الولايات المتحدة في إعلان الجرف القاري وهما «السلطة القضائية» و«السيطرة». وزكى بوجز وجراي استخدام العبارات نفسها التي وردت في إعلان ترومان، وأشار الأخير إلى احتمالات أن يؤدي استخدام عبارة «السيادة على قاع البحر وما تحته من تربة» إلى التعقيدات وسوء الفهم. وقارن بوجز بين ضم موارد التربة التحتية وبين الحصول على حقوق صيد السمك.

ووعد برواملي أن يستوضح من وزارة الخارجية البريطانية موضوع استخدام المصطلحات، مبيناً أن الهدف الرئيسي لبريطانيا هو ألا يتاح لأية دولة أن تدعي حقوقاً لها في الخليج سوى الدول المطلة عليه، وقال إنه يفكر بالتحديد بأي جهد روسي للتسلل إلى منطقة الخليج. ورد روبرتسون أن من الممكن التوصل إلى صيغة تمنع تطفل أي طرف ثالث. وذكر ماتيسون أن من الأسهل إقناع الدول المطلة على

الخليج بقبول مفهوم السلطة القضائية بدلاً من مفهوم السيادة، لأن الأول يجنبها العديد من المشكلات الصعبة التي تتعلق بحقوق صيد السمك واستخراج اللؤلؤ.

ورداً على سؤال من روبرتسون عما إذا كان هناك أي رد فعل بريطاني على خريطة بوجز ومذكرته، أوضح برومليي أن المسؤولين في لندن بيّنوا أنهم يقومون بإعداد مذكرة جوابية. واتفق الحاضرون على أن من الأفضل إعداد خريطة قبل التقدم بتوصيات إلى الدول المعنية، لأن الخريطة تسهّل على تلك الدول فهم التوصيات. كما اتفقوا على أن المباحثات يجب أن تكون على مرحلتين، الأولى للتوصل إلى اتفاق حول المبادئ الأساسية، والثانية للاتفاق على تطبيق تلك المبادئ من خلال رسم الخريطة. ووعد برومليي بتقديم بيان يتضمن إعلان المبادئ المناسب حسبما تراه وزارة الخارجية البريطانية، ليتم بحثه والتوصل من خلاله إلى مجموعة من التوصيات.

وطرح جراي موضوع الإعلان الذي ستصدره كل من الدول المعنية، ووجد المجتمعون أن من الممكن تقديم نموذج لجميع تلك الدول. وذكر روبرتسون مشكلة تواجهها وزارة الخارجية الأمريكية وتود معرفة رأي البريطانيين فيها، وهي أن المملكة العربية السعودية طلبت نصيحتها حيال منح امتياز في المنطقة البحرية في الخليج. ورد برومليي أنه لا يجد ضرورة لانتظار توصل دول الخليج إلى اتفاقية شاملة، ويمكن حين تتوصل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى اتفاق حول حل للمسألة التي طرحتها المملكة، أن تقوما بتقديم التوصيات إلى دول الخليج التي ستكون حرة في اتخاذ الإجراء الذي تراه مناسباً. وعلق ماتيسون أن الدولتين لن توافقا بالطبع على قيام الملك عبدالعزيز آل سعود بمنح امتياز يغطي أية منطقة بحرية تعود إلى دولة أخرى.

وعبر بوجز عن أمله في أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية حين ترفع مسألة نفط المناطق البحرية إلى مجلس الوزراء بإدخال موضوع المبادئ التي تحكم رسم الخطوط المتوسطة والمعترضة، لأنه يود أن يتم تبني مبادئ عامة. وأثار هذا الموضوع مسألة الجزر في الخليج، وذكر برومليي أن وزارة الخارجية السعودية ناقشت مسألة سلطة الدولة في الجزر مع آلن تروت Allan C. Trott السفير البريطاني في جدة، وتناول الحديث بوجه خاص وضع جزيرة الفارسية. وفي الختام اتفق المجتمعون على وجوب الالتفات إلى مسألتين: أولاً كتابة مسودة مجموعة المبادئ، وثانياً كتابة مسودة الإعلان المقترح.

R.8

1948/07/24
890 F. 515/7-2448 (1)

برقية سرية رقم ٤٣٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في

جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٨٠ المؤرخة في ١٥ يوليو ويضيف أنه أخبـر عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي بعض الملحوظات التي أبداها جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية في السفارة الأمريكية في القاهرة والمضمنة في رسالتيه المؤرختين في ١٣ و١٧ حول الشؤون المالية السعودية موضحاً أنها تمثل وجهة نظر بولك المبدئية ولا تعكس الرأي الرسمي للحكومة الأمريكية.

ويقول تـشايلدز إن عبدالـله السليـمان الحمدان وزير المالية السعودي ذكر أن مشكلة المملكة العربية السعودية هي تحقيق الاستقرار المالي وإدخال عملة ورقية تتمتع بقوة العملة المعدنية. وأضاف أن حكومة المملكة تنوي أن تطلـب رأي الخبراء، ومنـهم ليونـارد ويت Leonard Waite ممثل وزارة الخزانة البريطانية في القاهـرة الذي يُتوقع أن يصل إلـى جدة لتقديم وجهة النظر البريطانية لحكومة المملكة. ويضيف تشايلدز أن الحمدان رحب بأية آراء يود بولك أن يبـديها حول الموضوع بصورة عامة، وأعرب عن تقديره لآراء بولك المبدئية.

R.6

1948/07/24
890 F. 515/7-2448 (1)

برقيـة سرية رقم ٣٣٦٤ من دوجلاس Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريـكي، مؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يذكر دوجلاس أن بايمان Pyman مساعد رئيس الـدائرة الشرقـية في وزارة الخارجيـة البريطانية صرح في ٢٤ يوليو بأنه مسرور من معرفته بأن ليونارد ويت Leonard Waite ممثل وزارة الخزانة البريطانية في القاهرة وجد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية الأمـريكية فيها على اتصال ببعـضهما البعض بشأن العملـة الورقية السعودية، وذلك بالإشارة إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة إلى السفارة في لندن رقم ١٢٦ المؤرخة في ٢٠ يوليو. وينقل دوجلاس عن بايمان قوله إن زيارة بولك إلى جدة ستكون مفيدة جداً في هذا المجال.

R. 6

1948/07/24
890 F. 61/8-1648 (5)

تقرير عـن مشروع الخرج الزراعي عن شهر يـونيو (حزيران) ١٩٤٨م مـن كينيث إدواردز Kenneth J. Edwards مدير المشروع إلى عبدالـله السليمان الحـمدان وزير المالية السعودي وموجه إلـى (محمد) صالح قزاز مدير الزراعـة، مؤرخ في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومضمن طي رسالة تغطية رقم ١٩٨ من ريفـز تشايلـدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخـة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٨م.

يقدم إدواردز قائمة بـالمنتجات الزراعية التي أرسلت إلى الملك عبدالعـزيز آل سعود وإلى الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد في الرياض، والمنتجات التي استخدمت علفاً لمواشي الملك عـبدالعزيز قرب المشروع، أو نقلت إلى مستودعات الحـكومة في الخرج. ويذكر التقرير كميات تلك المنتجات الزراعية وأسعارها، وهي البرسيم والـتبن والطماطم والباذنجان والجزر والفلفل والملفوف والبصل والباميـاء والقرع والكـوسا بأنواعهما والخيار والعنب والبطيخ والشمام والقمح المدروس. كما يبين كميات خشب الأثل والجريد اللذين أنتجتهما المزارع وأسعارهما، ويقول إن تلك الكمـيات استخدمت فـي أعمال البنـاء في المشروع.

ويشير التقرير إلى أن قيمة محصول شهر يونـيو ١٩٤٨م كـانت الأعـلى في تـاريخ المشروع، ويتوقع أن يكون يونيو أفضل شهور عام ١٩٤٨م، لكنه يتوقع استمرار وفرة إنتاج البرسيم، وزيادة إنتاج البطيخ والتمر، مبيناً أن تلقيح النخيل تم بإشراف محمد سدوسي خبير التمور. كما يتوقع محصولاً وفيراً من التبن.

ويذكر التقرير أن عدد العمال العرب حتى نهاية يونيـو بلغ ١١١١ عاملاً وهو أقل من عددهم في شهر مايو (أيار)، في حين تجاوز في بعض فترات العام السابق ١٤٠٠ عامل. ويقول التقرير إن إدخال التقنية الزراعية سيؤدي إلى زيادة في تقلـيص عدد العمال وبالتالي إلى توفـير كثيـر من المال. ويذكـر أن عدد العاملين الأمريكيـين كان ١٢ شخصاً، وأنه لم يعـد هناك أشخاص معـارون من شركة الزيت العربية الأمريـكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. ويقـدم التقريـر قائمة بأعداد وأنواع الأعمال التي أنجزت في مرآب (جراج) المشروع، ويقول إن شخصين أُرسلا إلى جدة لاستلام حصة المـشروع من قطع الغيار من شركة بكتل الدولية المحدودة International Bechtel, Inc.. ويذكر التقرير حاجة بعـض شاحنات المشروع للتـصليح، وتلقي المشروع طلبات لأعمال تقوم بها ورشاته علـى عربات جـيران المشـروع من الـعرب ومضخاتهم ومولداتهم ومحركاتهم. ويورد التقرير أيضاً قائمة بالأعمال التي أنجزتها ورشة الجرارات، وبعض المشكلات التي تواجهها، وقائمة بالأعمال التي أنجزتها مجموعة الصيانة والبناء.

ويقـول التقريـر إنه بناء عـلى طلب هيفرون Hefron خبير أرامكو المشارك في إنشاء خط السـكة الحديدية فقد تم إعداد تقرير مفصل عن حركة الشحن من مشروع الخرج وإليه. ويتابع إدواردز قائلاً إنه وجو سمـيث Joe Smith المشرف عـلى المزارع ودوهرتي E. R. Daugherty رئـيس فريق البناء زاروا الأمـير سعود بن جلـوي أمير منطقة الأحساء لمناقشـة خطط إنشاء مركز

زراعي جديد في الهفوف، وأبـدى الأمير سعود اهتمامه بهذا المشروع.

ويضيف إدواردز أنه قام برحلة إلى وادي فاطـمة بـرفقـة فيـل أسورس Phil Aswerus وكريري Dr. Crary وصالح قزاز لتحديد أفضل موقع لإنشاء مركز زراعي هناك، وأنهم يوصون أن يكون المـوقع في الهدا لـوفرة المياه وجودة التربة فيها. ويتوقع إدواردز أن يُرسل شخصان إلى وادي فاطمة لبدء المشروع في شهر أغسطس (آب). كما يتحدث إدواردز عن مشروع زراعي آخر في طور الإنشاء في منطقة الطائف، ويقول إنه تأجل بسبب قلة المياه هناك.

ويقول إدواردز إنه في أثنـاء وجوده في جدة شرح البرنامج الزراعي إلى تشايلدز وعدد من أعضاء المفوضية البريطانية، ومحمد علي رضا، وكريستيان دولابي Christian Delaby مدير فـرع بنك الهنـد الصينيـة Banque de l'Indochine في جدة، وأشخاص آخريـن، وأنه كتب مقالاً صحفياً عـن آخر التطورات وسيرسـله إلى وزير المالـية للمـوافقة عليـه وإرساله إلى الصـحف السعودية. ويضيف أنه سيرسل معلومات عن الزراعة في المملكة العربية السعودية إلى بعض محطات الإذاعة في ولاية تكساس، وإلى كلية تكساس للزراعة والمعادن وإلى وزارة الزراعة الأمريكية، وإلى الصحف الأمريكية وقنوات الإعلام الأخرى التي تقترحها أرامكو.

R. 7

1948/07/24
890 F. 7962/7-2448 (1)

برقية سرية رقم ٤٣١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٤ يـوليـو (تموز) ١٩٤٨م، وهي فـي الأصل موجهة إلى القـنصلية الأمريكية في الظهران تحت الرقم ٢١٤.

يشير تشايلدز إلى برقيتي نائب القنصل الأمريكـي في الظهـران رقم ١٨٥ و١٨٦ المؤرختين في ٢٢ يولـيو وإلى برقية وزارة الخارجية إلى القنصلية في الظهران رقم ١٥٠ المؤرخة في ٢٢ يـوليو، ويعبر عن شكـره لفرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمـريكي في الظهران وريتـشارد أوكـيف Richard J. O'Keefe آمـر مطـار الظهران لقدرتهما على تسوية الحادثة محلياً. ويقول تشايلدز إنه يطلب من وزارة الخارجية أن تنقل إلى وزارة الطيران تقدير المفوضية الأمريكية في جدة لالتزام أوكيف بتعليماتها وبحكمته المـمتازة التي أبداها في معالجـته الحادثة. ويعبر تشايلدز عن ثقته بأن فرصة وقوع حادثة أخـرى مماثلة ستكون ضـئيلة جداً.

R. 10

1948/07/24
890 F. 6363/7-2448 (1)

برقية سرية رقم ٤٣٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في

جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢٥٤ المؤرخة في ٢ يوليو، ويذكر أن مذكرة وزارة الخارجية السعودية المؤرخة في ٢٢ يوليو، التي تجيب على مذكرة من المفوضية، تقول إن حكومة المملكة العربية السعودية تفضل أن تتولى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company رسم الخريطة الجوية المعنية على اعتبار أنها شركة أمريكية تتمتع بثقة حكومتي الولايات المتحدة والمملكة على السواء.

R. 8

1948/07/24
890 G. 00/7-2448 (3)

برقية سرية رقم ٤٥٣ من جورج ودزورث George Wadsworth السفير الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تستعرض البرقية أحداث العراق في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ يوليو، وتذكر في هذا السياق أن مصدراً عراقياً حسن الاطلاع أخبر آرمين ماير Armin H. Meyer السكرتير في السفارة أنه حين وصل رئيس الوزراء العراقي إلى بيروت واكتشف أن المملكة العربية السعودية ومصر والأردن قد غيرت مواقفها بالنسبة لقبول وقف إطلاق النار في فلسطين، أبرق استقالته إلى الأمير عبدالإله (بن علي بن الحسين) الوصي على عرش العراق.

LM.190-2

1948/07/25
890 F. 1281/8-1648 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة رقم ٢/٩/١١٢ من وزارة الخارجية السعودية في مكة المكرمة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٩٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٤٨م.

تحيط وزارة الخارجية السعودية المفوضية الأمريكية في جدة علماً أن حكومة المملكة العربية السعودية لاحظت أن بعض المستوصفات الخاصة، سواء الدائمة أو المؤقتة، تجري عمليات جراحية بالرغم من أن حق إجراء مثل هذه العمليات يعود إلى المستشفيات المجهزة بكل ما يلزم لتلك العمليات. وتطلب وزارة الخارجية من المفوضية الأمريكية أن تلفت انتباه الموظفين الصحيين لديها إلى الفقرة ب من المادة ١١ من أنظمة ممارسة الطب في المملكة. وتنص الفقرة على أن تساعد إدارة الصحة الأطباء الذين يودون إجراء عمليات في مستشفياتها

وتقدم لهم المساعدات الممكنة. وتطلب الوزارة التقيد بنص الفقرة المذكورة.

R. 3

1948/07/26
890 F. 0011/7-2648 (2)

برقية سرية للغاية رقم ٣٣٨٦ من دوجلاس Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد دوجلاس أن رايت Wright من وزارة الخارجية البريطانية أشار إلى المحادثات التي أجراها مع الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في لندن في يونيو (حزيران) والتي ورد ذكرها في برقية السفارة رقم ٢٦٧٨ المؤرخة في ١٧ يونيو. وينقل دوجلاس عن رايت أن الحكومة البريطانية أكدت ضرورة بناء الدفاعات الجوية واقترحت أن تتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية على إنشاء ثلاثة مطارات حديثة حتى دون إبرام معاهدة بين الحكومتين. وبالنسبة لتحديد مواقع المطارات، اقترحت الحكومة البريطانية أن يزور فريق استطلاع بريطاني المملكة لذلك الغرض. وينقل دوجلاس عن رايت أن الأمير فيصل وعد بعرض تلك الأفكار على والده، وأن الملك عبدالعزيز آل سعود أرسل في حوالي ١٠ يوليو رسالة إلى الحكومة البريطانية عن طريق آلن تروت Allan C. Trott السفير البريطاني في جدة يوافق فيها من حيث المبدأ على إنشاء المطارات وعلى إرسال فريق الاستطلاع.

ويتابع دوجلاس قائلاً إن حافظ وهبة السفير السعودي في بريطانيا زار رايت في ١٤ يوليو ونقل إليه الرسالة نفسها، مبيناً أن على فريق الاستطلاع أن يعمل تحت غطاء البعثة العسكرية البريطانية، كما أخبره أن الملك عبدالعزيز حريص على عدم التنافس بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول بناء المطارات، وقال إن الملك يأمل أن تخبر الحكومة البريطانية نظيرتها الأمريكية بأمر المطارات المقترحة بهدف التنسيق معها.

ويذكر دوجلاس أن رايت أخبره أن وزارة الخارجية البريطانية سُرّت بما تمخضت عنه الأفكار التي أثيرت مع الأمير فيصل، وأن هيئة الأركان البريطانية أصدرت تعليمات في ٢٤ يوليو إلى البريطانيين في هيئة الأركان المشتركة في واشنطن تقضي بطرح المسألة على وزارة الحرب، بهدف البدء في أعمال الاستطلاع، وبالتأكد من أن ذلك لن يتعارض مع أفكار رؤساء الأركان الأمريكيين. وينقل دوجلاس عن رايت قوله إنه بعد حديثه مع حافظ وهبة فهم أن الملك عبدالعزيز يقصد أن يتم التعاون والتفاهم بين بريطانيا والولايات المتحدة على مستوى السياسة العليا، ولا يقصد أن يشترك البريطانيون والأمريكيون في جهد موحد في المملكة.

R.2

1948/07/26
890 F. 5151/7-2648 (1)

برقية سرية رقم ١٤٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية رقم ١٦٢ المؤرخة في ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م حول العائدات التي دفعتها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company مؤخراً إلى حكومة المملكة العربية السعودية، موضحاً أن أرامكو دفعت خلال شهر يونيو (حزيران) مبلغ ٣٦٥ ألف جنيه ذهبي تقريباً إلى الحكومة السعودية، منها مبلغ ٩١ ألف جنيه تقريباً يمثل أموالاً كانت محتجزة من قبل.

R.6

1948/07/26
890 F. 6363/7-2648 (1)

برقية سرية رقم ٤٣٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يفيد تشايلدز أن فردريك ديفيز Frederick Davies نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أخبر المفوضية الأمريكية أن حكومة المملكة العربية السعودية صرحت بأنها تتوقع الحصول من الامتياز الذي يغطي حصتها من المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة على الشروط نفسها التي حصلت عليها الكويت من شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company، على الرغم من أن هذا الامتياز منح لأرامكو في عام ١٩٣٩م بالشروط نفسها التي يتضمنها امتياز أرامكو الأساسي. ويتوقع تشايلدز قدوم وليم مور William Moore رئيس شركة أرامكو إلى جدة في أوائل الشهر القادم لمناقشة هذه القضية ومسألة نفط المناطق البحرية في الخليج مع حكومة المملكة.

R.8

1948/07/26
890 F. 6363/7-2648 (2)

برقية سرية رقم ٥٠٧ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل باترسون ما أفاد به ماكسويل Captain Maxwell رئيس المكتب الفني التابع للبحرية الأمريكية في القاهرة عن التطورات النفطية إثر زيارته للمملكة العربية السعودية، فبالنسبة للوضع في حقول النفط في المملكة حسبما كان عليه بتاريخ ٣٠ يونيو، ذكر ماكسويل أن في حقل الدمام بئرين في طبقة البحرين الجيولوجية، أحدهما ينتج النفط

والآخر ينتج الـغاز و٢٩ بئراً أخرى معدل إنتاجها اليومي ٨٥ ألف برميل. وتوجد ٢٨ بئراً منتجة في حقل بقيـق تنتج ٣٣٠ ألف برميل يومياً. ويقول ماكسويل إن هناك أربع آبار مـنتـجة فـي القـطيـف وواحدة فـي أبوحدريـة، وإن بئر عين دار عـلى وشك البدء في الإنتاج. وذكر ماكسويل أن عمليات الحفر ستبدأ في عين حرض في شهر سبتمبر (أيلول)، وأن الاكتشافات النفطية هناك تعزز توقعات مـاكس ستاينيكي Max Steineke كبير الجيولوجيين في شـركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California بوجود ترسبات نفـطية ضخمة في جنوب الجزيرة العربية.

وذكر ماكسويل أن أرامكو حفرت إلى عمق ١٤٠٠ قدم في جزيـرة جنا بالقرب من الجبيل، وسوف تنقل معداتها إلى جزيرة الجريد. كمـا أوضح أن إنتاج أرامكو من النفط بلغ أكثر من ١٢ مليون برميل في كل من شهري مايو (أيار) ويونيـو (حزيران)، مشيراً إلى أن طاقة مصفاة رأس تنورة تبلغ ١٣٨ ألف برميل يومياً. وبيّن ماكسويل أن المملكة تزود مصفاة البحرين بحوالي ١٢٠ ألف برميل من النفط الخام في اليوم، ويبين أن أرامكو ألغت خطط التنقيب عن النفط في جـزيرتي الـفارسيـة والعربـية. وقال ماكسويل إن سبب إلغاء الحفـر في المناطق البحرية من الخليج هو عدم تسوية موضوع حق أرامكو في التنقيب في تلك المناطق. وذكر ماكسويل أن روبرت هاي Sir Rupert Hay المقيم السياسي البريطاني في البحرين قرر أن جـزيرة الفارسـية تخضـع لسيـادة الكويت، ولكنه لم يقرر شيئاً بالنسـبة إلى جزيرة العربية. وأوضح ماكسويل أن الملك عبدالعـزيز آل سعود علم بقرار هـاي ولم يحتج عليه حتى تاريخه. وأورد ماكسويل بعض المعلومات حول النفط في قطر.

R.8

1948/07/26
890 F. 6363/7-2648 (1)

مذكرة محادثات شارك فيها توم برواملي Tom Bromley السكرتير الأول في السفـارة البريطانـية في واشنطن، وديفيد روبرتـسون David A. Robertson مـن مكـتب شـؤون الشرق الأدنـى وأفريقيا في وزارة الخـارجية الأمريكية، وجورج جراي George Gray من الشؤون الـنفطية الـقانونية، وإدوين مـولين Edwin Moline من قـسم تصـدير النـفط، مؤرخة في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م، ومرفق معها مسودة بيان حول إعلان مبـادئ تقسيم المنـاطق المغمـورة بالميـاه في الخليـج، غير مؤرخة.

تقول المـذكرة إن برواملي حـضر إلى وزارة الخارجية الأمريكية بنـاء على طلبها لمناقشة أحد جوانب مسألة المنطقة المغمورة بالمياه في الخلـيج. وتسلّم برواملي نسخـة

من مسودة البيان التي حررت في ٢٦ يوليو، والتي كان قد طلبها كي يفسر لوزارة الخارجية سبب تفضيل عبارتي «السلطة القانونية» و«السيطرة» على عبارتي «السيادة» و«الضم» في إعلان المبادئ المقترح وفي صيغة الإعلان التي ستوزع على البلدان المطلة على الخليج. وتشير المذكرة أن مسؤولي الوزارة بينوا لبرومللي أن المسودة لم تعرض بعد على الجهات العليا وأنها تستند إلى إعلان الولايات المتحدة الخاص بالنفط، كما أنها لم تعرض على الجهات التي تنظر في الإعلان الأمريكي الخاص بمناطق الصيد. وتنقل المذكرة أمل برومللي في أن تقبل وزارة الخارجية البريطانية استخدام عبارتي «السلطة القانونية» و«السيطرة».

R.8

1948/07/26
890 F. 6363/7-2648 (2)

مسودة بيان حول إعلان مبادئ تقسيم المناطق المغمورة بالمياه في الخليج أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية، غير مؤرخة لكنها حررت في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٤٨م، وذلك حسبما ذكر في مذكرة محادثات شارك فيها توم برومللي Tom Bromley السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن وبعض مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في اليوم نفسه، وأرفقت نسخة من المسودة مع تلك المذكرة.

يورد البيان مسوغات استعمال عبارتي «السلطة القانونية» و«السيطرة» بدلاً من عبارتي «السيادة» و«الضم» في إعلان المبادئ المقترح لتقسيم الخليج وفي صيغة الإعلان الذي سيوزع على الدول المطلة على الخليج، ومنها أن عبارتي «السيادة» و«الضم» لم تستخدما في الإعلان الأمريكي الخاص بالجرف القاري، كما أنهما تتطلبان دراسة أوسع من قبل الحكومة الأمريكية. وتوضح المذكرة أن الولايات المتحدة أبلغت الدول التي أعلنت حقوقها في البحر وفي التربة تحت الجرف القاري أن تصرفها يختلف عن إعلانات الولايات المتحدة، وأن الحكومة الأمريكية تحتفظ بحقوقها ومصالحها فيما يتعلق بآثار ذلك التصرف.

وتضيف المسودة أن استخدام عبارتي «السيادة» و«الضم» قد يؤدي إلى التشوش مثلما حدث في إعلان بعض الدول، موضحة أنه إذا أعلنت الدول المطلة على الخليج عن حقوقها من خلال «السلطة القانونية» و«السيطرة» فلن تجني الدول غير المطلة على الخليج شيئاً يذكر من محاولة تأكيد حقوقها في المنطقة فيما بعد. وتعبر المذكرة عن استعداد وزارة الخارجية الأمريكية للدخول في محادثات منفصلة لمناقشة الإجراءات الواجب اتخاذها في حال ادعاء أية دولة غير مطلة على الخليج الحق في استغلال الثروات المعدنية في قاعه وفي الجرف القاري، لكنها لا تريد

إدخال الموضوع في المحادثات الحالية تجنباً للتأخير، وذلك لأن وزارة الخارجية الأمريكية تتعرض للضغط من قبل شركات النفط الأمريكية والحكومة السعودية للإسراع بإصدار إعلان المبادئ.

R.8

1948/07/27
890 F. 12 A/7-2748 (2)

رسالة سرية رقم ١٨٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

ينقل تشايلدز إلى وزير الخارجية معلومات حول توظيف حكومة المملكة العربية السعودية مؤخراً ثلاثة من الرعايا البريطانيين في جدة وهم كوركيل Dr. Corkill الذي عين طبيباً في الحجر الصحي، ومانيفولد Dr. Manifold عالم الجراثيم، وجينكس Jinks الذي سيعمل مفتشاً صحياً. ويضيف أن كوركيل ومانيفولد وصلا إلى جدة في ٢٢ يوليو وسيباشران العمل استعداداً لأفواج الحجيج المتوقع وصولها إلى جدة في موسم الحج القادم.

ويذكر تشايلدز أنه تم التعاقد مع كوركيل ومانيفولد لمدة سنتين قابلة للتجديد وبراتب قدره ٢٠٠ جنيه استرليني لكل منهما، بالإضافة إلى نفقات السفر وإجازات إدارية وصحية. ويورد تشايلدز شروط إنهاء العقد من قبل أي من الطرفين، وتفاصيل أخرى عن العقدين، منها التزام الطبيبين بعدم ممارسة الطب بصورة خاصة. ويضيف تشايلدز أن من غير المتوقع أن يحضر كوركيل عائلته إلى جدة، وأنه يجيد العربية حسبما قيل، وكان يعمل في كلية طب المناطق الاستوائية في جامعة ليفربول University of Liverpool، وسبق له العمل في العراق والسودان والحبشة وإريتريا. كما يذكر تشايلدز أن خلفية مانيفولد عسكرية، وكان يخدم في الهند، كما عمل في مالطة وطرابلس الغرب، ودرّس الطب في كلية طب عسكرية في لندن، وعمل في الإدارة الطبية في وزارة الحرب البريطانية.

ويضيف تشايلدز أنه لا توجد معلومات حول موعد وصول جينكس، لكن هناك عملاً كبيراً ينتظره للمحافظة على نظافة جدة وغيرها من المناطق، وقد تكون أول مهمة له هي وضع نظام للصرف الصحي في جدة.

R.2

1948/07/27
890 F. 7962/7-2748 (1)

برقية سرية رقم ٢٩٠ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يقول مارشال إن وزارة الخارجية الأمريكية تثني على ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير

المفوض الأمريكي في جدة وفرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمـريكي في الظهران للطريقة التي تمت بها تسوية حادثة مطار الظهران. ويضيف أنه سيتم إعلام وزارة الطيران بتقدير وزارة الخارجية لما أبداه ريتشارد أوكـيـف Richard J. O'Keefe آمـر مطـار الظهران من تعاون وحكمة.

R.6

1948/07/27
890 F. 6363/7-2748 (1)

رسالة من روبرت وليمسون Robert E. Williamson, Jr. المدير العام لشركة ميركوري للخطوط الملاحية Mercury Boat Lines في المنـامة، الـبحـرين، إلـى وزارة الخارجـية الأمريـكية، مؤرخـة في ٢٧ يولـيو (تموز) ١٩٤٨م.

يقول وليمسون إنه كان موظفا لدى شركة الزيت العربية الأمريـكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران، وإنه حين أُنهيت خدمته طلب استعادة المبالغ التي اقتُطعت من رواتبه، لكن أرامكو طلبت منه الحصول عـلى وثيقة من فـرانسيس ميلـوي Francis Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران تخلـي طرف الشركة من المسؤولية عن إعادة ولـيمسون إلـى وطنه. ويضـيف وليمـسون أن ميلـوي رفض منحه الـوثيقة المطلوبـة دون إبداء السبب. ويطلب كـاتب الرسالة من وزارة الخارجية أن تؤمن له الوثيقة المطلوبة. ويذكر وليـمسون أن الوضع نفسه ينطبق على زوجته التي كان اسمها قبل الزواج جولدي أوينز Goldy S. Owens وعلى شريكه رفاييل كارلسون Raphael T. Carlson.

R.8

1948/07/28
890 F. 7962/7-2848 (1)

رسالة سرية رقم ١٨٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمـريكي في جـدة إلى وزير الخارجـية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٨ يوليو (تموز) ١٩٤٨م، مرفق معها نسخا من مذكرات المفوضية إلى وزارة الخارجية السعودية المؤرخة في ١٠ مايو (أيار) و٨ يونيو (حزيـران) و١٤ يوليو ١٩٤٨م، ومذكـرة وزارة الخارجـية الـسعوديـة إلى المفوضية رقم ١٠/ ٤/ ٩٣/ ١٤٢١ المؤرخة في ٢٢ مايـو ١٩٤٨م مع ترجمة لهـا إلى اللغـة الإنجليزيـة، ووثيقة تصـديق لنسخ المذكرات المرفقـة موقعة من روجر سميث Roger :L. Smith نائب القنصل الأمريـكي في جدة، غير مؤرخة.

يوجه تشـايلدز رسالته إلى عنـاية قسم شؤؤن المعاهدات في مكتب المستشار القانوني في وزارة الخارجيـة الأمريكية، ويشـير إلى رسالته رقم ١٣٢ المؤرخة في ١٠ مايو ١٩٤٧م وإلى تعليمات الوزارة المعممة في ٢٥ يونيو ١٩٤٧م المتعـلقة بالمعاهـدات والاتفاقيات، ويرفـق الوثائق المـبينة أعـلاها لنشـرها في

«مجموعة قوانين الولايات المتحدة» ولتسجيلها لدى منظمة الأمم المتحدة.

R.10

1948/07/28
890 F. 111/8-1448 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة عاجلة رقم ١٤٧/١٦/٥١ من وزارة الخارجية السعودية إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٢ رمضان ١٣٦٧هـ الموافق ٢٨ يوليو (تموز) ١٩٤٨م، ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٩٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٨م.

تشير الرسالة إلى طلب القنصلية الأمريكية في الظهران تمديد إقامة هاوس Lieut. Commander House الضابط التقني البحري الأمريكي لمدة ستة أشهر (أخرى)، وتطلب وزارة الخارجية السعودية من المفوضية معلومات عن العمل الذي يقوم به الضابط المذكور في الظهران والذي يتطلب إقامته لمدة سنة.

R. 2

1948/07/29
890 F. 111/8-1448 (1)

نسخة من مذكرة رقم ٦٣٤ من المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية السعودية، مؤرخة في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٤٨م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٩٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٨م.

تشير المفوضية الأمريكية في جدة إلى مذكرة وزارة الخارجية رقم ١٤٧/١٦/٥١ المؤرخة في اليوم السابق والتي تستفسر فيها الوزارة عن وظيفة هاوس Lieut.- Commander House الضابط التقني البحري الأمريكي في الظهران. وترد المفوضية أن هاوس يقدم خدمات متنوعة تتعلق بناقلات النفط التابعة للبحرية الأمريكية التي تحمل النفط من رأس تنورة. وتأمل المفوضية أن تكون هذه المعلومات كافية لكي تمنح حكومة المملكة العربية السعودية تأشيرة تمدد إقامة هاوس ستة أشهر إضافية.

R. 2

1948/07/30
890 F. 1281/7-3048 (2)

رسالة من كارل ساور Carl A. Sauer رئيس قسم المكتبات والمعاهد بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت هاردي Robert S. Hardy من رابطة كليات الشرق الأدنى، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

تؤكد هذه الرسالة ما تم التفاهم عليه في المكالمة الهاتفية بين هاردي وإدموند ميرفي Edmund R. Murphy أحد موظفي وزارة

الخارجية في ١٦ يـوليو فيما يتعلـق بطريقة التـصرف في التـجهيـزات التي كانـت في المستوصف الطبي الأمريكي في جدة، الذي كان يمول بموجـب عقد بين وزارة الخارجيـة والجامعة الأمريكية في بيروت مؤرخ في ٢٢ يونيو (حـزيران) ١٩٤٥م. ويقول ساور إن التعديل الوارد في هذه الرسالة للتفاهم الذي سبق التوصل إليه مع هاري سنايدر Colonel Harry R. Snyder ورابطة كليات الشرق الأدنى التي يمثلها سيصبح ساري المفعول بعد موافقة سنايدر والمفوضية الأمريكية في جدة عليه. وبموجب هذا التعديل سيستقصي سنايدر عن إمكانية بيع معدات المستوصف وتجهيزاته إلى شركة بكتـل الدولية International Bechtel باستثناء بعض المولدات والمكيفات المبينة في الرسالة والتي تود المفوضية الاحتفاظ بها.

وبموجب التعديل المذكور، حسبما يقول ساور، تنقل المعدات من موقعها الحالي بأسرع ما يمـكن، ويستـخدم ريع بـيعهـا لتسديـد المستحقات على الرابطة بموجب العقد المذكور آنفاً، ويُـدفع ما يتبقـى إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وتُنقل ملكية المولدات والمكيفات المذكورة إلى المفوضية إلا إذا استدعت الحاجة لبيعها لإتمام تسديد المستحقات على الرابطة. وإذا كان بيع بعضـها كافياً فسيحدد سنايدر مع مـوظف فـي السـفارة (لعـل المقـصود المفوضية) أي المحولات والمكيفات يجب بيعها وأيها سيحول إلى المفوضية.

ويطلب ساور من هاردي التـوقيع على نسخة من هذه الرسالة تأكيدا لموافقته على ما جاء فيها، والاتصال بسنايدر لإبلاغه ما تم التفاهم عليه.

R.3

1948/07/30
890 F. 5151/7-3048 (1)

برقيـة رقم ١٤٥ من ريفـز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٤٨م.

يورد تـشايلـدز أسعـار صرف خمـس عملات أجنبيـة مقابل الريال السعودي كما أوردتها جمعية التجارة الهولندية Netherland Trading Society، وتمثل تلك الأسعار معدل سعر البيع والشراء حتى نهاية يوم ٢٦ يوليو ١٩٤٨م. ويبيّـن تشايلدز أن سـعر الدولار الأمريكي هو ٤,٦٤ ريالات، والجنيه الذهب الإنجليزي الذي يحـمل صورة الملك جورج ٦٥ ريالاً، والجنيه الاسترليني ١٤,٤٥ ريالاً، والجنيه المصري ١٤,٠٩ ريالاً، والمائة روبية هندية ١٠٤ ريالات. كما يذكر أن سعر تحويل الجنيه المصري هو ٤٦٠ جنيها لكل مائة جنيه ذهب وسعر تحويل الجنيه الاسترليني هو ٤٥٠ جنيـها لكل مائـة جنيه ذهب، وأن الـسعر الرسـمي للريـال السعودي مـقابل الدولار الأمريكي هو ٣٠ سنتاً.

R. 6